مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
المجلد 7 العدد 1 / جوان 2021
ص ص 106–130

المثلث الفلسطيني ما بين التهويد والضم (1949-2020م)

The Palestinian Triangle between Judaization and Annexation (1949-2020)

إلهام جبر شمالي
ديوان الموظفين العام (فلسطين)، ilham.3021@gmail.com

الاستلام: 2020/12/30 القبول: 2021/06/19 النشر: 2021/06/30

ملخص:

يدور موضوع الدراسة حول هواجس الكيان الإسرائيلي من خطر التمدد الديمغرافي العربي على مستقبل يهودية الدولة، وأهم المواقف والمشاريع الإسرائيلية تجاه منطقة المثلث الفلسطيني منذ عام (1949، وحتى 2020م)، وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور تسبقها مقدمة، وتليها خاتمة بأهم النتائج والتوصيات، فالمحور الأول تناول مراحل عملية تهويد المثلث منذ عام (1948م) بحثًا من الكيان حديث النشأة عن عمق استراتيجي بالسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض ذات البعد الأمني والاستراتيجي، وفي ثنايا المحور تطرقت الباحثة إلى الدوافع الإسرائيلية خلف فكرة تخليها عن المثلث لصالح السلطة الفلسطينية.

أما المحور الثاني فقد انفرد برصد مشاريع التهويد، بشكل مفصل، وتسليط الضوء على مشاريع الضم، والتبادل السكاني، بشكل مفصل، وتاريخي من عملية ضم المثلث إلى السلطة الفلسطينية، وناقش المحور الثالث دور مراكز الدراسات الإسرائيلية في صناعة القرار الإسرائيلي، خصوصًا تجاه عملية ضم المثلث إلى السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة في قرار تبادل الأراضي والضم ما بين المبررات الأمنية، والديمغرافية، وخلصت الدراسة إلى تقديم مجموعة من التوصيات والنتائج لصانع القرار السياسي الفلسطيني والمؤثرين فيه.

الكلمات المفتاحية: المثلث الفلسطيني، التهويد، الضم.

Summary

The subject of the study revolves around the Israeli concerns about the danger of the Arab demographic expansion on the future of the Jewishness of the state and the most important Israeli attitudes and projects towards the Palestinian Triangle from 1949 until 2020. The study is divided into three axes, preceded by an introduction, followed by a conclusion. The first axis dealt with the stages of the annexing process of the Triangle since (1948) in search of the newly established entity of Israel about a strategic depth by controlling the largest possible area of land with a security and strategic dimension. This axis also examines the Israeli motives behind the idea of abandoning the Triangle in favor of the Palestinian Authority. The second axis monitors Judaization projects in detail, in addition to shedding light on annexation projects, population exchange. Finally, the third axis discussed the role of the Israeli Studies Centers in Israeli decision-making, especially towards the process of annexing the Triangle to the Palestinian Authority, in addition to the factors affecting the decision to exchange lands and annexation between security and demographic justifications

Key words: The Palestinian triangle, Judaization, Annexation.

1. مقدمة:

1.1. تمهيد

تطوّرت الأفكار الإسرائيلية من الطرد إلى نقل السكان مع المكان، إلى الكيان الفلسطيني، مقابل الإبقاء على المستوطنات في الضفة الغربية تحت السيادة الإسرائيلية، أي ما عرف بعملية تبادل أراضٍ، وخاصة في منطقة المثلث، التي لا تزال البقعة الوحيدة داخل إسرائيل تتميز بأربع مميزات، حيث يحظى المثلث بأربع صفات مهمة تعبر عن الهوية الفلسطينية، وهي: أغلبية عربية، استمرار التواصل الإقليمي والجغرافي بين تجمعات المثلث، حيث لا يتواجد داخلها تجمعات استيطانية أو بلدات يهودية تكسر الحيز العربي وتشوهه، والأهم من ذلك كله مجاورتها للضفة الغربية، وذلك شكل عائق أمام الحكومات الإسرائيلية التي أرادت الاحتفاظ بالمثلث وضمه بحثاً عن العمق الاستراتيجي، ولكن هذا العمق لم تعد بحاجة له بعد التطور التكنولوجي.

2.1 منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة منهج البحث التاريخي للتأصيل، والبحث عن مخطط التخلص من المثلث سواء بعملية الضم أم عبر تعديل الحدود، وتبادل الأراضي، وانعكاسات ذلك، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي: وهو أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية ودقيقة وموضوعية عن الموضوع المراد البحث فيه، ومن ثم تفسيرها بطريقة موضوعية، مع تحليل مضمونها.

3.1 إشكالية الدراسة:

تعددت المخططاتُ الإسرائيلية،الساعيةُ لحل مشكلة الخطر الديمغرافي، عبر التخلص من المثلث الفلسطيني؛ على اعتبار أنه يمثل كثافةً سكانيةً عربيةً عاليةً داخل اسرائيل، تهدد يهودية الدولة، ويمكن لنا طرح مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيس التالي: ما الدلالة السياسية والقانونية لعمليات ضم المثلث وتأثيره على الفلسطينيين؟ ويتفرع من هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية هي:

1. ما مراحل تهويد إسرائيل إلى المثلث الفلسطيني منذ قرار التقسيم (1947م)؟
2. إلى أي مدى يُمكن أن تساعدَ مشاريع الضم، وتبادل الأراضي في تهويد المثلث؟
3. إلى أي مدى يمكن أنّ تؤثرَ مراكزُ الدراسات الإسرائيلية في ضم المثلث إلى السلطة الفلسطينية؟

4.1 أهداف الدراسة:

تتمثل هذه الأهداف في ما يلي:

- دراسةُ الأساليب والمحاولات الإسرائيلية لتهويد المثلث، ومدلولاته.
- بيانُ أهم مشاريع الضم والتبادل السكانية المطروحة حول المثلث، والتعرف على أهم المخططات الإسرائيلية للتخلي عن المثلث.
- معرفة مدى تأثير التخلص من المثلث على الأقلية الفلسطينية.

5.1 حدود الدراسة:

اقتصر الحد الموضوعي على تشخيص واقع الفلسطيني ما بين التهويد والضم في منطقة المثلث، أما الحدود الزمانية: منذ عام 1949م - عام 2020م المتمثل بالرؤية الأمريكية، في حين تركز الحد المكاني على المثلث الفلسطيني المحتل عام 1948م.

2. مراحل تهويد إسرائيل للمثلث الفلسطيني منذ قرار التقسيم عام (1947م)

سعت إسرائيل للسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من أراضي فلسطين؛ لمنع إقامة الدولة العربية وفق قرار التقسيم181 لعام1947م، الذي نص على إقامة دولتين عربية ويهودية، ولكن مع أقل عدد من العرب، وفي إطار بحثها عن

العمق الاستراتيجي، وتأمين التواجد الاستيطاني المبعثر.

ويتناول هذا المحور أبرز السمات التاريخية، والجغرافية للمثلث، بالإضافة إلى الأطماع الإسرائيلية: الاستراتيجية، والأمنية، من خلال توضيح اتفاقيات التنازل عن المثلث، وعملية تهويده جغرافيًا.

1.2. المسمى والموقع الجغرافي:

يعد مسمى المثلث الفلسطيني من المسميات الحديثة على جغرافية فلسطين، التي أطلقتها حكومةُ الانتداب البريطاني، فهناك المثلث الكبير المتكون من ثلاث مدن هي: طولكرم، ونابلس، جنين، وخلال حرب عام 1948م، ظهر مثلثان آخران وهما، مثلث الساحل الفلسطيني، أو مثلث الرعب[1]، وحدوده من الشمال مرج بن عامر وجبل الكرمل، ومن الشرق الضفة الغربية، ومدن اللد والرملة ويافا من الجنوب، التي تمتد غرباً حتى مدن ساحل البحر المتوسط، أما المثلث الثاني، فضم القرى التي تم اقتطاعها من المثلث الكبير بموجب اتفاقية هدنة رودس عام 1949م، البالغ طولها 70كم بعرض 5 كم[2].

فقد أشار عبد الله التل في مذكراته إليه بالمثلث العربي، والمثلث الخطير، والذي سمي بذلك ؛ كونه على شكل مثلث رأسه مدينة نابلس، وقاعدته في اليمين جنين، ومن الشمال طولكرم، وقلقيلية، كما سمي بالمثلث الخطر نسبة إلى وعورة أراضيه، وعرف بالمثلث الأخضر لخصوبة أراضيه[3].

2.2 اتفاقية التنازل عن المثلث[4]:

جاءت هذه الاتفاقية وفقاً لخطة الجيوش العربية التي رابط الجيش العراقي وفقها في حرب عام 1948م، بمنطقة المثلث الكبير، وأدى الصراع بين الجيشين العراقي والأردني؛ بسبب عدم جدية الجيش الأردني في القتال، وحينما رفض توقيع الهدنة مع إسرائيل أخلتْ قوات الجيش العراقي المثلث، ودخل الجيش الأردني إلى المثلث، في الوقت الذي كانت فيه القوات الإسرائيلية بحالة إنهاك، ولم يكن بمقدوره السيطرة على منطقة المثلث[5].

حددت اتفاقيات الهدنة مسار خط وقف إطلاق النار بين الأطراف المتحاربة، وكان لهذه الاتفاقيات تأثيران مدمران على مستقبل فلسطين الأول: تقطيع أوصال أراضي ومسار حياة أكثر من(111) قرية فلسطينية[6]، والثاني اعتبار إسرائيل أن تلك الخطوط حدود قائمة بحكم الواقع، فما أن انتهت إسرائيل من توقيع اتفاقية الهدنة مع مصر بتاريخ 1949/2/19م، وضمنت سيطرتها على المناطق الجنوبية حتى بدأت مساعيها للسيطرة على المثلث، عبر مفاوضاتها مع المملكة الأردنية الهاشمية[7].

كما وتعد اتفاقية الهدنة بين إسرائيل والأردن، الأكثر تعقيداً لعدة أسباب منها: طول خط المواجهة مع إسرائيل، الذي يبلغ 650 كم تقريباً، وكونها مأهولة بالكثافة السكانية، ومحاولة قوات الهاغاناه السيطرة على القدس، فلم يكن هدف الملك عبد الله سوى ضم أجزاء الدولة العربية إلى مملكته، إلا أن ذلك شكل تضارباً مع الرؤية الإسرائيلية لمدينة القدس والخليل[8]، وهي المناطق الأهم لديهم؛ كونها لها أهميتها في الفكر الديني اليهودي، ولا يمكن التخلي عنها في الوقت الذي أصبحت قاب قوسين أو أدنى من احتلالها.

رفضت المملكة الأردنية المطالب الإسرائيلية بالحصول على حصة من الأراضي التي انسحب منها الجيش العراقي، وهددت إسرائيل باحتلالها، وعقدت سريعاً عدداً من الاجتماعات السرية في الشونة في مارس1949م، بين مسؤولين إسرائيليين والملك عبد الله؛ لمناقشة المطالب الإسرائيلية[9]، وتم التوافق على تسليم المثلث بعد أن يحل الجيش الأردني مكان مواقع الجيش العراقي[10].

وخلال مفاوضات الهدنة، استغل موشيه ديان الخرائط، التي وقعها مع عبد الله التل في نوفمبر عام 1948م، ببعد 1:20.000 ووقف إطلاق النار غير المشروط مستخدما أقلاماً شمعيةً لينة، انعكست على الأرض بصورة مساحة 40-60م، كما وافق الملك عبد الله على إزاحة الخط 200 جنوباً، بحيث أصبح خط سكة الحديد لدى إسرائيل، ووقعت الاتفاقية بين الطرفين رسمياً بتاريخ 1949/4/3م، في رودس[11]،وكان الدافع الإسرائيلي بالأساس أمنياً؛ نظراً لأهمية جبل اسكندر في أم الفحم، كونه يطل على مساحة واسعة من الضفة الغربية، والسيطرة على بعض المواقع الجبلية القريبة من الساحل الفلسطيني، ومنعت بذلك إقامة دولة عربية مجاورة للدولة اليهودية، وتم استثناء مدينتي قلقيلية وطولكرم من الاتفاقية، ومن ثم تمكنت من ضم باقة الغربية والطيرة والطيبة معاً؛ لقد شكل الدافعُ الاستراتيجي والأمني محوراً أساسياً في عملية الضم، الذي وفر لها العمق الاستراتيجي، الذي يؤمن لها وجود وسط المدن والقرى الفلسطينية، ويحقق لها منفذاً برياً مهماً يربط بين المناطق الشمالية والجنوبية، وكذلك محاولة إبعاد الخط الأخضر عن التجمعات الصهيونية عبر احكام السيطرة العسكرية الإسرائيلية عليها لفترة طويلة، بعيداً عن العامل الديمغرافي، الذي لم يشكل وقتها خطراً على دولة الاحتلال بعد [12].

كما وتضمنت اتفاقية الهدنة بنوداً لم تُنفذ، ومنها حصول المملكة الأردنية على منطقة الفاطور في بيسان؛ لكي تبدو الاتفاقية متوازنة، وأخفت المادة السابعة، تخلي المملكة الأردنية عن خط سكة حديد يافا – القدس الذي يمر جنوب القدس[13]، وورد في ذات المادة تعهداً إسرائيلياً بحماية قروي المثلث من الطرد، وعدم مصادرة الأملاك خشيةً من زيادة اللاجئين، ومع ذلك تم طرد أكثر من ألف ومائتين بتاريخ1949/6/27م، مدعيةً أن الاتفاقية تحمي السكان المدنيين لا اللاجئين من القرى[14].

كما لم تراعي الاتفاقية حدود القرى، وأبعد الكثيرون عن أراضيهم قسراً، وقسمت قريتا برطعة وبيت صفافة إلى جزئيين صغيرين، مما ترك أفراد الأسرة الواحدة على جانبي الأسلاك الشائكة، أما مصير قرية طيبة، القرية العربية التي استولت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على أراضيهم، ولم يستولوا على القرية، فجاء قانون عام 1950م بالسيطرة على بقية أراضيهم بأثر رجعي، مع أن سكانها لم ينتقلوا من قريتهم فقد اعتبروا غائبين، وأراضيهم ممتلكات مهجورة، خسروا ما يقارب من 11.000 فدان[15].

وهكذا كان مصير المثلث في تلك الاتفاقية، فالخسارة الفلسطينية متضاعفة، حيث أثرت على حياة 160 ألف فلسطيني، كانوا يعيشون في 70 قرية جزأها الخط الجديد، ومن بين تلك القرى وجدت 18 قرية في الجزء الذي تم التخلي عنه، تحت الحكم الإسرائيلي، وفقدت 38 قرية جزءاً كبيراً من أراضيها، وخسر الفلسطينيون واحدة من أخصب المناطق، وأكثرها استراتيجية بلغت مساحتها 371كم مربع[16]، وهي مساحةٌ مساويةٌ لقطاع غزة بعد عملية الضم التي تعرض لها أيضاً.

كان من الممكن للوضع أن يتغير، وتبقى أراضي الدولة العربية مع الصمود، الذي سطره الجيش العراقي لأكثر من عشرة أشهر، إلا أنه آثر انسحاب الجيش العراقي، وتسليم كل من مدن طولكرم ونابلس وجنين للجيش الأردني، الذي كان لملكه أطماعه الخاصة دون النظر إلى فقدان الشعب الفلسطيني لأرضه وطرده منها.

أسفرت الهدنة عن حالة من الاستقرار الاستراتيجي المؤقت، الذي مكن دولة الاحتلال من استغلال الوقت من الترتيب الداخلي لشؤونها، وتكثيف الهجرة اليهودية التي تطلبت توسيع المستوطنات على حساب الوجود والهوية

الفلسطينية في المدن والقرى التي احتلتها اسرائيل، ولعل أهم انجاز حققته دولة الاحتلال من الاتفاقية ظهورها كطرف مساوى للطرف الأخر، وهو أهم الانجازات العسكرية لعام 1949م .

3.2. تهويد المثلث جغرافياً:

لم تتوقف مساعي الصهيونية الرامية للسيطرة على المساحة المخصصة للدولة العربية حسب قرار التقسيم 181 لعام 1947م، بل تركزت وازداد نشاطها عبر وضع الخطط العسكرية لتفريغ الأرض من أصحابها، وطردهم بالقوة المسلحة، وارتكاب المجازر الإسرائيلية خلال حرب فلسطين عام1948م، فتم طرد أكثر من 800 ألف فلسطيني من مدنهم وقراهم التي احتلتها اسرائيل، ولم يتبقى سوى 160 ألف فلسطيني خلال الفترة من 1947-1949م تركز معظمهم في شمال فلسطين، وبضعة آلاف من البدو في الجنوب[17]، بالمقابل هجرت أكثر 247 قرية في الجنوب لم يسمح لأي من أفرادها، بالبقاء على أراضيهم كما حدث في الشمال، أما الذين صمدوا خلال حرب 1948م في وجه اعتداءات الهاغانا، فالكثير من أراضيهم القريبة من البحر، احتلها الجيش الاسرائيلي، وعند توقيع الهدنة اكتشف الأهالي، أن معظم أراضيهم ضمت لإسرائيل بدلاً من الأردن الذي كان يسيطر عليها[18].

كما واتبعت دولة الاحتلال سياسة مصادرة الأراضي الفلسطينية بصورة علنية، وأقامت ما يقارب من 700 مستوطنة؛ لاستيعاب المهاجرين الصهاينة عملاً بسياستها على تهويد الحيز الجغرافي ومحو التاريخ والهوية الفلسطينية، إلى جانب دعم الاقتصاد الإسرائيلي، للطغيان على الاقتصاد الفلسطيني في التجمعات الفلسطينية الباقية على أرضه، وتركزت القرى الباقية في الجليل حول الناصرة، وفي غور سخنين- شفا عمرو وفي الجليل الغربي؛ الأمر الذي دفعها لإقامة تجمعات استيطانية ناشئة وتوطينها بالمهاجرين الجدد الذين توالى تسهيل أمور هجرتهم إلى فلسطين[19].

4.2. المثلث والحكم العسكري:

خضع المثلث، للحكم العسكري استناداً لأنظمة الطوارئ الانتدابية لعام 1945م، بالإضافة لأنظمة الطوارئ الإسرائيلية لعام 1949م، وقسمت المناطق الفلسطينية المحتلة لثلاثة هي: الجليل، والمثلث، والنقب، وعُين عليها حكام عسكريون ومحاكم عسكرية؛ لمخالفة مخترقي القوانين الإسرائيلية[20]، مما جعلهم يعيشون في عزلة لعدة سنوات؛ ورأى أرنون سوفير أن ترحيل الفلسطينيين، وفرض الحكم العسكري على من تبقى ساعد في التمدد الاستيطاني، وبالتالي لم يشكلوا أي عائق أمام الاستيطان، في السنوات الأولى من اقامة دولة الاحتلال[21].

مارست إسرائيل كافة أساليبها في الضغط على الفلسطينيين، لطردهم من قراهم، ففي خطاب ديفيد بن غوريون أول رئيس وزراء إسرائيل، حينما أعلن وثيقة الاستقلال تحدث عن الحرية لا المساواة لكل المواطنين، الذي فضل لو أنهم طردوا جميعاً[22]؛ لأنه كان يريدها مثل حاييم وايزمان دولة يهودية بقدر ما أن انجلترا انجليزية أو مثل موشيه ديان الذي أرادها دولة يهودية بقدر ما أن للفرنسيين دولة فرنسية، وعندما زار الجليل في سنوات الخمسينات أشار" أن من يطوف بالجليل يشعر أنه ليس جزءاً من إسرائيل"[(23)] ، ولذلك نفذت المؤسسات الإسرائيلية مشاريعها للتهويد، الذي أنتج مشروع تهويد الجليل لضمان ألا يهيمن العرب على الجليل، وبالتالي زيادة الوجود اليهودي في الجليل؛ ولذلك الهدف بُنيت الكرمل والناصرة العليا، ومن ثم أصبحت القرى العربية في مناطق مرتفعة على منحدرات التلال الصخرية، وانتشرت الكيبوتزات والموشافات على استملاكات

الصندوق القومي اليهودي[24]،وقوضت سياسة المصادرات الإسرائيلية الاقتصاد العربي، حيث تمت مصادرة أراضي وادي مجد الكروم لحساب مشروع الكرمل، وجردت القرية من أكثر أراضيها خصوبة [25].

كرست الحكومةُ الإسرائيليةُ الاعتراف بالفلسطينيين كمواطنين متساوين، في قانون الجنسية عام 1952م، الذي منح حق المواطنة على أساس السكن أو الولادة[26]، ولكنها اتبعت سياسة التفريق بين الفلسطينيين، فتم تمييز الدروز عن بقية الأقليات بعد قبولهم للتجنيد الاسرائيلي عام 1956م[27]، ومنح تعديل قانون الجنسية عام 1980م لكل عربي ولد داخل حدودها قبل قيام دولتهم، أو بعدها حق المواطنة؛ إلا أن ذلك لم يطبقْ بشكل فعلي[28]، لعدة أسباب منها: يهودية الدولة التي أصبحت الأحزاب الصهيونية تنادي بها، وهو مبدأ ينافي حق المساواة والمواطنة، ثم أن وثيقة الاستقلال لم تكن ملزِمة من الناحية القانونية؛ كونها لم تحصل على شرعية قانونية من الكنيسيت الإسرائيلي.

ارتكبت اسرائيل مجزرة كفر قاسم عام 1956م، في محاولة لتهجير من تبقى من الفلسطينيين، ووضعت خطة حفرقيرت(حيوان الخلد) في ذات العام؛ لطرد العرب بتوجيه من بن غوريون، استغلالاً للعدوان الثلاثي على مصر، وطرد أهالي المثلث إلى الأردن، وذلك في مخطط احتمالية الحرب مع الأردن، إلا أن الأردن لم تقدمْ الذريعة الكافية، فأُلغيت عملية الطرد[29]، وبالرغم من ذلك، قام إسحاق رابين بطرد نحو 2000 إلى 5000 شخص، ولم تشهد عملية الطرد هذه ردود أفعال عربية أو دولية بسبب انشغال العالم بالعدوان الثلاثي[30].

وخلال الحكم العسكري، أفرغت المواطنة الإسرائيلية، التي منحت للفلسطينيين من معانيها، وصل حد إلغاء وجودهم، واقصائهم عن المؤسسات الرسمية، عبر مصادرة أكثر من 60% من أراضيهم، وإقامة المستوطنات عليها، ومنع المهجرون من العودة إلى قراهم، بل وأقيمت بعض المستوطنات في قلب التجمعات السكانية العربية؛ للحيلولة دون قيام وجود منظم ومستقل للنشاط الجماهيري، والاجتماعي، والثقافي؛ ومنع النشاط السياسي العربي الداخلي المستقل، وقيدت خلالها حركة المواطنين عبر فرض الإقامة الجبرية على العديد منهم، ومنع التجوال على القرى والتجمعات الفلسطينية، وحرمانهم من استخدام الطرق العامة للأفراد والمركبات، ومنع حرية الرأي والتعبير، كما تمت مصادرة أراضيهم ومنازلهم وعقاراتهم تحت ذرائع أمنية [31]، وتم تصنيف بعضها بأنها أراضي دولة، وحولت لغابات زراعية بواسطة الصندوق القومي، لعدم خلق حقائق على الأرض بفعل تمدد أصحابها عليها[32].

استمرت عملية مصادرة الأراضي بعد انتهاء الحكم العسكري، كبقية المدن والقرى الفلسطينية، وتنوعت أساليب المصادرة الإسرائيلية، تارة باسم المشروع القطري للمياه، وتارة لإقامة وتوسيع المستوطنات القائمة، أو بحجة التحريج، ووفق مخطط 6 تعرض أهالي المثلث للعديد من الانتهاكات والمصادرات على سبيل المثال في وادي عارة الذي تمت مصادرة مساحات شاسعة؛ بهدف إقامة مدينة استيطانية لطائفة اليهود الحريديم، وشق طريق عابر اسرائيل رقم6[33]، الذي سلب مساحات شاسعة من الأراضي ليس للطريق فقط، بل على جانبي الطريق لدعاوي أمنية عديدة.

3. مشاريع الضم والتبادل السكاني لتهويد المثلث

سعت إسرائيل منذ احتلال المثلث إلى تقديم العديد من الخطط, والمشاريع التهويدية للمثلث, من أجل تغيير معالمه العربية الفلسطينية,

وتحويله إلى منطقة ذات أغلبية يهودية, فقد استخدمت لأجل ذلك الكثير من الوسائل والأساليب التى تدعم الأقلية اليهودية.

استخدمت إسرائيل مجموعة من التسهيلات الخاصة بالأقلية اليهودية, من أجل افراغ المثلث من العرب, أهمها: اعطاء الأقلية اليهودية الأولوية فى كافة الوزارات, ودعم اقتصادهم, وبناء المدن الصناعية لهم, بالإضافة إلى عمليات نهب ومصادرة الأراضى العربية لصالحهم.

كما أنها تنهت للخطر الديمغرافي العربي عقب توقيع اتفاق أوسلو عام 1993م، خصوصًا أن المثلث منطقةٌ مكتظةٌ، ذات الأغلبية العربية، ولأن إسرائيل ترغب بالسيطرة على الحيز الفارغ وتهويده، طرحت آنذاك العديد من المشاريع والأفكار للتخلص من المثلث، واستبداله بأراضي ومستوطنات الضفة الغربية.

1.3. مشاريع تهويد المثلث

لم تستمر طويلاً حالة العزلة التي أبقيت عليها المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1948م، فقد طرحت الوكالة اليهودية عام 1974م، مشاريعها لتهويد الأرض، وكان شعارها "الجليل ليس يهودياً بعد" على اعتبار أن وجود الفلسطينيين يستوجب "تحريرها" منهم واستيطانها، وذلك بعدما اتضح أن عدد اليهود في الجليل لم يتجاوز 759 يهودياً، مقابل9000 عربي[34]، وكشفت وثيقة كينغ عام1976م – نسبة حاكم اللواء الاسرائيلي-، وحملت عنوان" مشروع معاملة العرب"، أما هدفها فإفراغ الجليل من الفلسطينيين[35]، وتحويلها لمنطقة ذات أكثرية يهودية، ومصادرة 20 ألف دونم من أراضي الفلسطينيين[36]، فبنيت الكرميل والناصرة العليا ومن ثم أعطت الأولوية الأولى لتهويد الجليل، عبر إقامة 29 مستوطنة.

شكل وصول حزب الليكود للسلطة عام 1977م، نقطة تحول نحو تهويد المثلث، لوضع حد لتزايد الديمغرافي بين العرب، فكان التوجه الإسرائيلي نحو تقطيع أوصال المثلث لمنع ضمه مستقبلاً، ومحو الخط الأخضر، وفق استراتيجية الاستيطان في كل مكان، ومع ذلك فلم تبدأ مشاريع تهويد المثلث سوى في ثمانينات القرن الماضي[37]، وشهد المثلث واقعاً واستراتيجيةً مغايرةً عن بقية المدن والقرى الفلسطينية، فحافظ على وجود تواصل جغرافي بين بلدات المثلث ذاته؛ لأنها أدركت أنه بأي تسوية قادمة عليها مبادلتها، ولذلك تميز بعدة مميزات أنه تمتع بوجود أغلبية عربية، واستمرار التواصل الإقليمي والجغرافي بين التجمعات العربية داخله، و عدم وجود تجمعات استيطانية قريبة من الخط الأخضر[38].

ومن ثم طرحت الحكومة الإسرائيلية مشروعها المناطر " متسبيم" أي مراقبة المكان ويقصد به مراقبة المجتمع العربي، لمواجهة الخطر الديموغرافي على الدولة والاستيلاء على أكبر مساحة من الأراضي العربية، والاحتفاظ بها حتى إقامة المستوطنات عليها، وحصر الفلسطينيين داخل محيطهم ومنعهم من التمدد خارجه[39]، وعليه أقيمت 51 منطرة في الجليل، و26 مستوطنة، ولكن المشروع فشل في ترجيح الميزان الديمغرافي، وقلبه لصالح اليهود، بل إن أعداداً من اليهود هجروا الجليل في تلك الفترة[40]، ولمحاربة الديمغرافية والوجود الفلسطيني طُرحت عدة خطط تهويدية أهمها:

1.1.3 خطة النجوم السبع:

اعتبرت الحكومات الاسرائيلية أن المثلث يشكل عبْء عليها، كونه متجانس دينياً، فيشكل المسلمين فيه 100% من السكان؛ ولذلك طرح أرئيل شارون خطته عام 1990 م[41]، وتضمنت إقامة سبع مستوطنات على قطاع طوله 80كم من جانبي الخط الأخضر، تفصل بين الضفة الغربية الطرف الشرقي للسهل الساحلي، وتمتد من منطقة موديعين في الجنوب، وحتى مشارف أم

الفحم في الشمال[42]، وتضمنت الخطة ثلاثة مراحل تبدأ عام 1995- وتنتهي عام 2005م، حيث أقيم بموجبه شارع رقم (6) كطريق سريع عرضه 120مترا، وتمت مصادرة واسعة لأراضي القرى العربية، لربط المستوطنات بعضها ببعض، مما يعني فصل قرى عربية تتصل بنقاط حدودية بينها؛ فشق الطريق شكل خطراً على مستقبل تطور قرى المثلث العربية، وعد شارون أن الهدف الأساسي من الخطة القضاء على التجمع العربي الذي لم يتخلله سكان يهود، ولذلك كان لابد من محو الخط الأخضر، وحدود الرابع من حزيران عام 1967م، عبر اقامة المستوطنات نصفها داخل الخط الأخضر والنصف الآخر خارجه في الضفة الغربية[43]؛ أي الهدف كان تهويد وليس ضم والتخلص من المثلث، ليسهل المطالبة بضم أراضي من الضفة الغربية إلى اسرائيل، بفعل زيادة عدد المستوطنين واستحالة بقائهم خارج دولة الاحتلال، ضمن أي مشروع للحل النهائي.

أعدت الخطة للمس بالكيان الفلسطيني ومستقبله، والقضاء على الوجود العربي، فمنذ تسلم أرئيل شارون وزارة البنية التحتية في حكومة نتنياهو، عمل على تطبيق رؤيته السياسية المتطرفة الرافضة لمشروع التسوية، عبر فرض خطته واعتبارها أمراً واقعاً لا رجعة عنه، بحيث تكون مستوطنات الضفة الغربية، والتجمعات الاستيطانية داخل دولة الاحتلال، مرتبطة برباط وثيق لا يمكن عزلها[44]، ولا تقام دولة فلسطينية على أكثر من 42 % فقط، مقطعة الأوصال، ولا تسيطر على الموارد الطبيعية كالأرض والمياه التي تسيطر عليها إسرائيل[45].

ونتيجة لذلك أجبرت التسوية السياسية الحكومة الإسرائيلية على اتخاذ قرار بتجميد عمليات الاستيطان عام 1992م، واعتبرت الحكومة أن قرى المثلث تمثل ورقة تفاوض ومقايضة لها فيما يتعلق بالمستوطنات في الضفة الغربية لها ؛ لذلك تم وقف خطة النجوم السبعة.

2.1.3 مشروع أفضلية المناطق:

اتبعت الحكومة الإسرائيلية عام 1993م، سياسة الأفضلية القومية للمناطق والحيز الجغرافي وقسمتها إلى: منطقة الأفضلية(أ) أي منطقة التطوير، والمنطقة الأفضلية(ب) وتقع على مسافة أقرب من مراكز البلاد، أما سائر المناطق فلا تخضع لتعريف حسب تصنيف الأفضلية؛ وذلك بهدف لتمكين المهاجرين الجدد الاستيطان في المناطق البعيدة جغرافياً، وذات الأهمية الأمنية الاستراتيجية، حيث يخفض ثمن الأرض، مع زيادة القروض لجذب المبادرين؛ لإقامة مصالحهم التجارية، ويتم من خلالها منح مجموع من المحفزات؛ بغية الحد من الهجرة العكسية، وقد ميزت مناطق الأفضلية ضد البلدات العربية، التي لم يشملها التفضيل[46].

ووفقاً لتلك اللوائح مارست إسرائيل التفرقة العنصرية ضد المناطق العربية عن المستوطنات، التي تميزت بالتخطيط والتزويد بالخدمات الأساسية قبل وصول المستوطنين إليها، في حين افتقرت القرى العربية للتخطيط أو الخدمات، ومواصلة مصادرة الأراضي، تبعاً لمصطلح الاعتبارات الأمنية الفضفاض.

2.3. مشاريع الضم والتبادل السكاني:

قدم رحبعام زئيفي أول مقترح للتبادل السكاني والأراضي عام 1967م، واقترح إقامة دولة على جزء من الضفة الغربية تشمل القدس الشرقية، وجبل الخليل، وغور الأردن واللطرون وباقي الأراضي تخصص لدولة إسرائيل، ثم ضم إلى مقترحه غالبية أراضي المثلث؛ إلا أنه عد هذا الضم سيخفض من مساحة إسرائيل، وعدم قبول سكان المثلث لهذا الضم، ووجود عدة تعقيدات بسبب وجود بلدات استيطانية قريبة من المثلث، ولكنه رفض كونه لم يكن هناك

استراتيجية لضم مناطق عربية إلى دولة مجاورة لحل مشكلة الفلسطينيين في دولة الاحتلال[47].

أما خطة ايجال ألون، التي تبناها حزب العمل قضت بإقامة استيطان استراتيجي على امتداد غور الأردن والسفوح الشرقية لمرتفعات الضفة الغربية، والابتعاد عن المناطق المأهولة بالسكان وفقاً لسياسة أكبر مساحة من الأرض، وأقل عدد من السكان، ولمقاومة أي هجوم على دولة الاحتلال اقترحت الخطة الاعتماد على العوائق الطبوغرافية، التي يستطيع من خلاله مقاومة أي هجوم بري خارجي، وكي تكون حدوداً سياسية اقترح ضم أراضي بعمق 10-15كم على طول وادي الأردن والبحر الميت غوش عتصيون، ومنطقة اللطرون[48].

حيث تنهت إسرائيل للخطر الديمغرافي العربي عقب توقيع اتفاق التسوية عام1993م، وبدت الرغبة الإسرائيلية في السيطرة على الحيز الفارغ وتهويده، فطرحت آنذاك العديد من المشاريع والأفكار للتخلص من المثلث واستبداله بأراضي ومستوطنات الضفة الغربية.

1.2.3 وثيقة أبو مازن بيلين1995م:

وضعت وثيقة أبو مازن بيلين حدوداً جديدةً بين دولة الاحتلال والدولة الفلسطينية، ونصت على ضم بعض الكتل الاستيطانية، وحل قضية اللاجئين، دون الاعتراف بحق العودة، وحل مرحلي لمدينة القدس[49]، وجعل أحد أحياء القدس عاصمة للدولة الفلسطينية، وشملت الوثيقة بنداً خاصاً بتبادل أراضي غير متساوٍ، مع ضم المستوطنات ذات الكثافة السكانية، التي تشكل حوالي20% من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، لدولة الاحتلال نهائياً، ومبادلتها بأراض دون شرط التساوي بالمساحة مع المناطق ذات التداخل الجغرافي والطبيعية السكانية، وهو تبادل تعلق بمنطقة "حلوق هاوتسه" شمالي النقب، لضمها للسلطة الفلسطينية؛ وتوسيع الرقعة المحاذية لقطاع غزة، وكذلك منطقة أم الفحم مقابل عدة مستوطنات أهمها: أرائيل، معاليه أدوميم، أفرات معاليه[50]، ومع ذلك لم تتضمنْ الوثيقة طبيعة تلك التفاهمات بأي نص صريح لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وإنما شملت الالتفاف على حق العودة والتخلص من أكبر عدد من الفلسطينيين.

2.2.3 مقترحات بيل كلينتون عام 2000م:

طرح مخطط الضم والتبادل بشكلٍ فعلي ضمن مفاوضات قمة كامب ديفيد، وطابا عام 2000م، وأهم ما جاء فيه، بأن حدود أراضي الدولة الفلسطينية ما بين 94-96% من أراضي الضفة الغربية، مع ضم باقي الأراضي لإسرائيل، وضرورة التعويض عنها بتبادل ما بين 1-3% من الأرض، وترتيبات متعلقة بالأراضي مثل ممر آمن دائم، ودراسة تبادل أراضي مستأجرة لتلبية احتياجات الطرفين[51]، على أن توضع خريطة تنسجم مع معايير وجود 80% من المستوطنين في الكتل الاستيطانية بالضفة الغربية[52]، تلك المقترحات ضمت عدداً من الإشكاليات، حيث أن المقترح لم يقترنْ بخرائط اللازمة، وصعوبة التوفيق بين النسب المقترحة، وبين ضمان التواصل الجغرافي الفلسطيني، ثم أنها لا تتعلق بالقدس أو البحر الميت، ولم توضح طبيعة الأرضي المستأجرة حسب المقترح الأمريكي، وهذا المقترح منح إسرائيل مساحةً واسعةً من الأراضي مما جعل الدولة الفلسطينية غير قابلة للبقاء ودون اتصال مع الحدود الدولية.

وقد أعلن ايهود باراك أنه في حال استمرار انتفاضة الأقصى سيتوجه للفصل من جانب واحد، بحيث يتم تجميع المستوطنين في ثلاث تجمعات استيطانية رئيسية وضمها لإسرائيل،

وإنشاء حدود غير مغلقة بين الجانبين تسمح بالتبادل التجاري[53]، وتبلور مقترح باراك على أسس جديدة للفصل بين الشعبين باتفاق القيادتين، والاعتماد على حدود عام 1967م، من حيث المبدأ، وإجراء تعديلات في الحدود؛ لأسباب تتعلق بالاستيطان على أن يتم ذلك في إطار تبادل الأراضي بالقيمة والمثل خالية من السكان[54].

تفاوتت نسبة التبادل المطروحة ما بين 3:1- 6:7، وفق مقترحات راعت الأمن الإسرائيلي، وقد تجاوزت تلك المقترحات مضامين ونصوص القرار الدولي رقم 242، وإعادة رسم حدود المنطقة، وخط أخضر مبني على رؤية إسرائيلية مدعومة بقرارات أمريكية بحتة، وفق نظرية إسرائيلية مضمونها "ما لنا لنا، وما لكم لنا أيضا"؛ لإكساب شرعية للاستيطان تحت عنوان تبادل الأراضي، وتبلغ مساحة الأراضي التي طرح مبادلتها عام 2001 م 1.6% بالمئة من مساحة الضفة، وتشمل خمسة كتل استيطانية[55].

كما قامت حكومة شارون بحملة دبلوماسية واسعة لإقناع العالم، وخاصة الولايات المتحدة بأن هناك مناطق في الضفة الغربية، لا يمكن التفريط بها لأسبابٍ ديمغرافيةٍ واستراتيجيةٍ دفاعيةٍ ومائية لها أهميتها لدولة الاحتلال يجب ضمها في أي حل نهائي مع الفلسطينيين، وأدى الإعلامُ الإسرائيلي دورَه في تسويق الرؤية الإسرائيلية هذه، واستطاع شارون الحصول على رسالة ضمانات حملت اعترافاً أمريكياً بوجود مناطق في الضفة الغربية، لابد أن تأخذ التواجد الاستيطاني فيها بعين الاعتبار في أي حل نهائي[56]؛ لذلك وجدت إسرائيل أن أي قرار بضم الاراضي أحادي الجانب يجب أن يتم برعاية أمريكية، واتفاق فلسطيني، وحتى أحادي الجانب.

3.2.3 خطة الهدف:

رأى سري نسيبة أن توقف المفاوضات، تنذر بالكارثة على الشعب الفلسطيني، معتبراً خطة خارطة الطريق2003م، التي صاغتها الإدارة الأمريكية تفتقر للحل السليم، كونها تجاهلت قضية القدس المركزية؛ ولذلك أعلن نسيبة مع عامي بن أيالون رئيس جهاز الأمن الإسرائيلي السابق مشروعه" خطة الهدف"[57]؛ وأهم ما جاء فيها عودة اللاجئين للدولة الفلسطينية فقط، وإقامة دولتين: أولهما فلسطين الدولة الوحيدة للشعب الفلسطيني، وثانيهما اسرائيل دولة الشعب اليهودي، وفق حدود عام 1967م، وقرارات الأمم المتحدة والمبادرة العربية، يتبعها تعديلُ الحدود قائم على تساوي الأراضي المتبادلة(1=1) يتفق مع الحاجات الحيوية للطرفين وعلى رأسها الأمن، مع عدم بقاء أي مستوطن في الدولة الفلسطينية[58].

هكذا يتضح لنا أن مقترحات التبادل السابقة أرادت أولاً إلغاء حق العودة للاجئين، والتخلص من عدد كبير من الفلسطينيين داخل إسرائيل، ووضعت الأساس لهودية الدولة التي ركزت عليها الأحزابُ الإسرائيلية في السنوات التالية، واستطاعت إقناعَ الولايات المتحدة بأن هناك مناطقَ فلسطينيةً لا يمكن الاستغناءُ عنها.

4.2.3 مبادرة جنيف 2003م :

عدت الوثيقة تبادل الأراضي والسكان حلاً واقعياً، وقابلاً لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ومن ثم إقامة علاقات بين الطرفين استناداً لرؤية حل الدولتين وفق قرارات الشرعية الدولية، وفق ما جاء في المادة الرابعة من وثيقة جنيف، الذي تضمن حصول الطرف الفلسطيني على أراضي بحدود 100% من حدود عام 1967م، على أن يشمل ذلك تبادلاً لمساحات بشكل متوازن على الخط الحدودي الفاصل بين الدولتين بما يراعي احتياجات الطرفين[59].

5.2.3 مقترح ليبرمان:

تبنى أفيغدور ليبرمان نهجاً تصعيدياً عنصرياً ضد الفلسطينيين، كونه اعتبر التهديد الديمغرافي

هو التهديد الأكبر لدولة اسرائيل، الذي يهدد هوية الدولة كدولة يهودية[60]، واعتقد أنه يمكن قيامُ دولة فلسطينية بشرط تبادل السكان والأرض، الحل الوحيد للتخلص من التهديد الديمغرافي، فوضع في برنامجه السياسي عام 2004م، الذي عبر عن خطته العنصرية، المتمثلة بطرد أكثر من 90% الفلسطينيين وفق خطة الفصل، ومن ثم حذر الولايات المتحدة من التوسط من أي اتفاق تسوية يعتمد على الأرض مقابل السلام، وفي تصريح له على صحيفة إسرائيل هيوم أعلن ليبرمان بأن دولة إسرائيل ليست بحاجة لأم الفحم[61].

فقد عدّ ليبرمان أن مشروعه لا يتضمن ترحيل، ولكنه يشمل نقل خطوط الحدود فقط، وبقاء الناس في بيوتهم، وإن حدث ذلك سيكون بنسبة صغيرة؛ منوهاً بأن عرب الداخل، يُعرفون عن أنفسهم بأنهم فلسطينيون، ولا يعترفون بإسرائيل كدولة يهودية، وأنهم يرفضون الخدمة في الجيش الإسرائيلي، مدعياً أن بقاء الفلسطينيين في أم الفحم، مخالفٌ للمنطق كونهم لا يؤيدونها ويرفضون التعهد بالولاء المطلق لدولة إسرائيل، وينتمون إلى دولة أخرى لا يقيمون فيها، بحيث تصبح الأراضي التي يقيم فيها مستوطنون، جزءاً من اسرائيل بينما تصبح القرى الفلسطينية الواقعة داخل اسرائيل، جزءاً من الدولة الفلسطينية[62].

بينما اقترح ليبرمان ترحيلهم إلى غزة أو أريحا، وطالب بإعلانها كانتونات صغيرة منزوعة السلاح، وبلا أي تواصل اقليمي بينها[63]، وطرح مشروعه على المستوى الدولي ضمن خطابه في الأمم المتحدة عام 2010م، ولكن النقاشات بعد ذلك ركزت على التخلص من أم الفحم بشكلٍ أساسي، وحصره آخرون في وادي عارة، عبر ضمه للسلطة الفلسطينية في الحل النهائي[64]، وبذلك كان ليبرمان أول مسؤول سياسي إسرائيلي، بهذا المستوى، يقدم هذا الطرح بصورة علنية داخلياً وخارجياً على المستوى الدولي.

وهو ما طرح أيضاً عام 2013م، حيث أنه خطط لترحيل فلسطيني الداخل عن طريق الترحيل الاختياري عبر قوانين وممارسات إسرائيلية تجعل "حياتهم جحيم"، أو عبر تبادل الأراضي والسكان، بتأييد مع مخطط مستشاره جدعون بايغر، ووضع خطة لتفريغ القرى الفلسطينية المحتلة عام 1948م من سكانها[65]، وخلال ترأسه- ليبرمان- لوزارة الدفاع الاسرائيلية عام 2016م، أيد حل الدولتين، ولكن بشرط تبادل جغرافي وسكاني[66].

اعتبر بايغر أن خطة ليبرمان "خطة أولى في الاتجاه الصحيح ولكنها ليست كافية"، واقترح خطة الجيوب "التي تضمن امتناع إسرائيل عن إخلاء أي مستوطنة، وأن تنقل السيادة على المناطق التي تقع بها الكتل الاستيطانية إلى إسرائيل، مقابل نقل مدن وبلدات عربية في المثلث محاذية للخط الأخضر إلى الدولة الفلسطينية، على أن الطرح المغاير في خطته هو بقاء المستوطنات الموجودة خلف الجدار الفاصل، تبقى على حالها كجيوب إقليمية تتمتع بحكم ذاتي، كأريئيل ومعاليه أدوميم، التي أقام بها أكثر من 69 مستوطن على مساحة 7700م دونم، وتخضع الشوارع التي تربط بين تلك الجيوب لحراسة إسرائيلية[67]، في حين تكون هناك جيوب فلسطينية ثلاثة في الناصرة، وسخنين، عمرو، وقدم بايغر أمثلة لمقترحه، كإقليم لينينغراد المفصول عن روسيا وبولندا وليتوانيا.

كما وأشار دان مريدور عن حزب الليكود أهمية الفصل في بعض المناطق والانسحاب منها شكل سريع بما فيها القدس الشرقية[68]، واعتبر دان شفطان المؤرخ الإسرائيلي في جامعة حيفا، الحل المناسب بعد فشل الاستراتيجية الإسرائيلية في تحقيق إسرائيل الكبرى سواء من اليمين

الإسرائيلي أو اليسار، الذي لم يستطع تجسيد تسوية سياسية في الشرق الأوسط تسمح بالتعايش السلمي، ولذلك الفصل هو الخيار الباقي للحكومة الإسرائيلية[69].

كما طرح ايهود أولمرت في خطته للسلام عام 2009م، مصادرة الأملاك الفلسطينية الواقعة بين خط الهدنة عام 1949م، وجدار الفصل العنصري إلى جانب مدينة القدس الشرقية، أي أنه وضع حدود جديدة لإسرائيل تمثلت في جدار الفصل العنصري، ومشروع أولمرت هذا يؤكد شرعنة احتلال القدس وجوارها، واحتلال منطقة اللطرون، وكذلك يؤكد استمرار سحب المياه من الخزان الجوفي الغربي أكبر خزانات المياه الأرضية في الضفة الغربية.

كما أشارت تسيبي ليفني وزيرة الخارجية سابقا(2006-2009)، بأن عرب الداخل، يمكنهم تنفيذ حقوقهم القومية في الدولة الفلسطينية فقط، في إشارة إلى مقترح ضم المثلث ضمن المباحثات مع الفلسطينيين، كونهم يرفضون الاعتراف بيهودية الدولة ، وفق مقترح نزع باقة الغربية وقرية برطعة للسيادة الفلسطينية، على أساس فكرة تبادل الأراضي تماشياً، مع طرحه حزب يسرائيل بيتنا، وعليه أعلنت الولايات المتحدة عام2010م، موافقتها على إنهاء الصراع عبر إقامة دولة فلسطينية مع تبادل أراضي، وتحقيق الهدف الإسرائيلي بدولة يهودية بحدود آمنة معترف بها ، مما يعني موافقة ضمنية أمريكية على السماح لإسرائيل بطرد أهالي المثلث حسب خطط أولمرت ووزيرة خارجيته. ومن أهم ما تميزت به مشاريع التبادل السكاني المطروحة أنها ذات طابع سياسي، هدفت منه إسرائيل تزويدَ المفاوض الإسرائيلي، بحلولٍ احتياطية لطرح مسألة ضم الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية ضمن عملية التسوية، ولكنها تطورت فيما بعد وأخذت أبعاداً ديمغرافيةً ضمن خطاب مؤتمر أنابوليس2007م[70]، فكانت أشبه بالابتزاز السياسي؛ لإعادة تعريف المواطنة داخل إسرائيل، وفق مقايس وحدود وضعتها إسرائيل للتخلص من عرب الداخل، وخلال مفاوضات عام 2014م، طرح جون كيري مسألة تبادل أراضي المثلث، تعويضاً عن الكتل الاستيطانية، ومن ثم قام الوفد المفاوض بفحص المصوغات القانونية للضم معتبراً أن القانون الدولي يجيز تعديلاً حدودياً وتبادل مناطق مع سكانها[71]، وما أن تسلم دونالد ترامب السلطة في الولايات المتحدة، طرح رئيس الوزراء الاسرائيلي بشكلٍ صريحٍ ضم وادي عارة للسلطة الفلسطينية مقابل ضم إسرائيل لمستوطنة غوش عتصيون.

4. دور مراكز الدراسات الإسرائيلية، والعوامل المؤثرة في ضم المثلث

1.4. مراكز الدراسات الإسرائيلية

أدت مراكزُ الدراسات الإسرائيلية دوراً بارزًا في صناعة القرار من أجل تفهم متطلبات المرحلة الحالية، وترتيب الأولويات للمرحلة القادمة.

1.1.4 مركز جافي للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب:

قدم يوسي ألفر رئيس مركز جافي مقترحه عام 1989م، الذي تضمن ضم مناطق عربية داخل الخط الأخضر إلى الدولة الفلسطينية، مقايضتها بضم كتل استيطانية إلى دولة الاحتلال ضمن إطار قضايا الحل النهائي؛ إلا أنه لم يتطرقْ للعامل الديمغرافي في مقترحه، ولكنه أكد أن المبادلة، تتم دونما مقابل دونم على أقل تحديد، وتزامن ذلك مع بروز مقترح حل الدولتين[72]؛ ولذلك شكل المثلث طيلة التسعينيات، إحدى أوراق المفاوض الإسرائيلي التفاوضية، لحل قضية الاستيطان المتأزمة في المفاوضات، بحيث يحصل الفلسطينيون على منطقة المثلث مقابل ضم إسرائيل للكتل الاستيطانية في الضفة الغربية، أي أن العامل الديمغرافي حسب يوسي

ألفر، لم يكن طاغياً بشكل رئيس على عملية الضم بعد[73]..

ومع ذلك شكل هذا المقترح تناقضاً مع السياسة، التي اتبعتها المؤسساتُ الإسرائيلية في السيطرة على الحيز المكاني المتاخم للخط الأخضر، وضمه للمناطق الفلسطينية، وذلك من خلال نشر اليهود في المناطق العربية .

2.1.4 معهد فالير:

أعد شمشون تسلينكر رئيس المعهد بمساعدة كلاً من جدعون ساعر، وأروي ساغي، مخططاً مشتركاً تضمن سيناريوهات متعددة لحدود الفصل للوصول إلى الحدود الأكثر مناسبة لضمان وجود أغلبية يهودية تتجاوز 80%، وعرب 20% على أن يشمل كل دونم يتم ضمه لدولة إسرائيل معادلة 2:8 لصالح اليهود؛ لذلك رفضوا خطة الفصل وضم بعض القرى الفلسطينية في شمال المثلث[74].

3.1.4 مؤتمر هرتسيليا:

يعد مؤتمر "هرتسيليا"، أحد أهم المؤتمرات الاستراتيجية والأمنية، التي تحرص على عقدها دولة الاحتلال بشكل دوري؛ كونها تساعدها في تحديد المخاطر الأمنية المحيطة بها، وكيفية مواجهتها، ومن أمام مؤتمر هرتسيليا عام 2003م، أكد أرئيل شارون بعدم بقاء إسرائيل رهينة التقلبات الفلسطينية، والعجز عن الالتزام أمنياً لها، وأنه يتجه لخطة الفصل من طرفٍ واحد للانسحاب من غزة، وفرض الحدود من طرف واحد في الضفة، كأنها خطوة إلى الأمام تريح الحالة السياسية المتوترة، فقد تبين أن هذه الخطوات هي جزء من مزاج إسرائيلي عام، ينحو منحى الانفصال عن العرب، ويشمل أيضاً بناء الجدار الإسرائيلي في الضفة الغربية وفق المصالح الإسرائيلية[75].

وفي استطلاع أجراه مركز بحوث الأمن القومي عام 2004م، أظهر بأن 64% من الإسرائيليين يعتقدون أنه يجب تشجع هجرة المواطنين العرب إلى خارج حدود الدولة، أي أنهم يؤيدون الترانسفير طوعيا على الأقل، وأن نحو 55% من اليهود يشعرون أن الداخل يشكلون خطراً على أمن الدولة[76].

ونبه مؤتمر هرتسيليا السادس عام 2006م، بأن عامل الزمن لا يعمل لصالح اسرائيل، التي تسعى نحو دولة يهودية، وأكدت مخرجاتُ المؤتمر على ضرورة توفير أغلبية يهودية، والتنازل عن أجزاء من "أرض إسرائيل"، وإقامة دولة قومية للفلسطينيين، مع تزايد خطر العامل الديمغرافي؛ فقيام دولة قومية فلسطينية مصلحة اسرائيلية لبقاء إسرائيل دولة يهودية؛ وإزالة قضية اللاجئين عن كاهلها، كونه لا مكان لهم داخلها[77]، وشددت الوثيقة على فكرة تبادل أراض في إطار متعدد الأطراف ضمن تسوية اسرائيلية عربية تضم مصر، والأردن، وسوريا، حيث أنه إذا تم التوصل لتسوية دائمة على أساس إقامة دولتين، فإن ضائقة الأراضي في مواجهة الكثافة السكانية.

إضافة إلى ذلك كشفت وثيقة مؤتمر هرتسيليا الثامن 2008م، ما عُرف بمثلث السلام، وسن فيه مقترحَ تبادل الأراضي كوسيلة لحل الصراعات الإقليمية بين إسرائيل والدول العربية، عبر خطة مثلث السلام، مقابل مناطق في النقب، وذلك قائم على تبادل ثلاثي للأراضي والسكان بين إسرائيل والأردن بما يشبه اتفاقية سايكس بيكو[78]، وتستند فكرة تبادل الأراضي إلى مبدأ يحافظ بموجبه كل طرف على كامل مساحة المنطقة، ولكن مع امكانية إعادة رسم الحدود الدقيقة للمنطقة، بناءً على اعتبارات ديمغرافية أمنية، ومؤيداً مد الخط الحدودي مستقبلاً غربي قرى المثلث، وجعل العرب يقررون مصيرهم داخل كيان عربي في دولتهم لا كأقلية، على أنه هناك احتمالَ حصول أحد الطرفين، على منطقة أكبر مقابل منطقة أقل مساحة؛ لكنها ذات أهمية قومية للطرف الآخر[79]، وتبقي إسرائيل على 200

كيلو متر من الضفة 3% من مساحتها وتضم الكتل الاستيطانية، وأراضي غور الأردن مقابل حصول الفلسطينيين على أراضي على طول الخط الأخضر مع أو بدون سكان من عرب الداخل الفلسطيني[80].

وبذلك يتم التخلص من 400 ألف نسمة، منهم 210 ألف نسمة في القدس الشرقية، ونحو 190 ألف من المثلث، الذين توقع أن يصل عددهم ما يقارب من 800 ألف عام 2020م، وبقاء مليون مسلم، و نحو 200 ألف عربي مسيحي، و150 ألف درزي مقابل ستة ملايين يهودي، وبدون سياسة الفصل سيختفي الكيان الصهيوني عن الخريطة[81].

ووفقاً لذلك فإن إسرائيل لا تمانع قيام دولتين، ولكن ذلك لا يتحقق إلا بتقسيم جديد لفلسطين، يقوم على مبدأ الفصل شبه الكامل بين الشعبين، عبر تحريك الحدود وتبادل الأراضي، كما وضعت عدة مشاريع ومقترحات إسرائيلية من شخصيات إسرائيلية، شكلت انذاراً سريعاً للحكومات الإسرائيلية في استكمال سياسة الضم وتبادل الأراضي، ومن أهمها تلك المقترحات.

1 .خطة أفرايم سنيه " أم الفحم أولاً":

طرح أفرايم سنيه – عضو سابق في حزب العمل، برنامجه حول الحل الدائم، على أساس الفصل، الذي دعا فيه للتبادل السكاني، وهو المصطلح الأكثر تجميلاً لمصطلح الترانسفير، تحت حجة ضرورة السلام، والمحافظة على يهودية الدولة، ضم التجمعات الاستيطانية الكبرى، ومساحتها من 4%-5% من مساحة الضفة الغربية، فيما تضم مناطق عربية متاخمة للخط الأخضر، وبالتحديد منطقة أم الفحم والقرى المحيطة بها "المثلث الصغير" المأهول بالسكان، ونقلها للسيادة الفلسطينية، ولكن خطة سنيه لم ترفق بخرائط توضيحية بل شابها الغموض والعمومية[82]، وهي الخطة التي تبناها حزب "يسرائيل بيتنا"؛ بهدف تقليص عدد السكان غير اليهود في دولة الاحتلال، ورفضها معظم فلسطيني الداخل، ولكنها حظيت بتأييد واسع في صفوف الأكثرية اليهودية[83].

2. مشروع أرنون سوفير:

عد سوفير أن الانفصال عن الفلسطينيين رافعةً لمجابهة الخطر الديمغرافي، وكرس دراساته لخدمة هذه السياسة منذ عام 2001م، واقترح إقامة غيتوات حول القرى العربية، وإغلاق منافذها حال رفضهم لأمر الضم، وقد قدم اقتراحه هذا لأرئيل شارون عام 2002م، تحت عنوان مستقبل الديموغرافية في اسرائيل معتبراً أن الحل الوحيد هو عملية الضم ضمن إطار المفهوم الأمني الإسرائيلي، والديمغرافية التي مثلت الاعتبار الأول في مقترحه للمحافظة على أكثرية يهودية، التي أيدها يهود باراك عام 2002م، حيث أكد استعداده لضم مناطق في المثلث للدولة الفلسطينية، مقابل ضم كتل استيطانية[84].

ففي رسالته لشارون كتب سوفير " أغلب سكان إسرائيل، يعلمون أن هناك حلاً واحداً فقط في مواجهة جارنا المجنون الانتحاري– الانفصال"، وطالما غُيب هذا الانفصال تكون نهاية دولة الاحتلال حسب توصيفه، وربط سوفير المنظور الديمغرافي بالمخاوف الأمنية التي ارتفعت وتيرتها خلال الانتفاضة الثانية[85]، وعد أن عملية اغتيال مقاوم هنا أو هناك من الجيش الإسرائيلي ليست كافية، وجاء في رسالة ثانية لشارون" المعطيات الديمغرافية الصعبة، مع غياب الفصل تعني نشوء أكثرية عربية، وهذا يعني نهاية دولة إسرائيل اليهودية، جيش الدفاع يبذل جهودًا في اغتيال مخرب هنا أو هناك، فإنه يولد في أرض إسرائيل حوالي 400 طفل سيتحول قسم منهم إلى مخربين جدد"[86].

لقد ظهر العامل الديمغرافي كعامل استراتيجي في المشاريع الإسرائيلية بعد انتفاضة الاقصى عام 2000م، حين ساند أهالي الداخل إخوانهم في الضفة الغربية وغزة وارتقى ثلاثة عشر شهيداً من شباب فلسطيني عام 1948م؛ مما أدى لظهور عامل العداء ضدهم، ولا فرق في ذلك بين اليسار واليمين الإسرائيلي في تأييد فكرة الطرد[87]، واستغل سياسيون وأكاديميون الحالة العدائية لنشر تخوفاتهم الديمغرافية ، ورأى سوفير أن المجتمع العربي يمتلك وعياً وطنياً متطوراً، وأنه يرى في نفسه جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، وأنهم سيعملون معا لتأسيس دولة فلسطينية ما بين البحر إلى الصحراء، ومنوهاً أن العلاقة مع الأقلية ستفضي لحدوث مواجهة، وذلك يتطلب اتخاذ قرارات عاجلة، لأن عرب المثلث الصغير" أم الفحم، برطعة، الطيبة كفر قاسم وكفر برا" يلامسون الخط الأخضر مرتبطون بتواصل جغرافي مع فلسطيني الضفة الغربية[88]، وهو الذي بادر لطرح خطة الفاصل أحادي الجانب من غزة عام 2005م.

عدّ سوفير أن عرب المثلث يمثلون الخاصرة الضيقة؛ لإسرائيل كونها تتضاءل وتضيق يوما بعد يوم وخاصة في منطقة الطيبة وقلنسوة والطيرة؛ معتبراً أن استمرار الوضع يعني بقاء اليهود في حزام ضيق!، وأن وادي عارة لم يعد محور مواصلات بل أصبح شارعاً داخلياً بين بلدات وادي عارة عملياً، ثم أن العلاقة تتشعب بين أهالي المثلث والضفة الغربية في ظل أقلية يهودية تعدادها ما يقارب من 5000 يهودي في مستوطنتي كتسير ومي عامي، واعتبر أن شارع رقم 6 يمثل منطقة تهديد لهم كونه يتحول تدريجياً إلى ما يشبه الشارع الداخلي، منوهاً أن اليهود أصبحوا يتجمعون في دولة تل أبيب؛ مما يعني فقدان أجزاء من الدولة في المناطق النائية عن المركز بما فيها الخليل والنقب الشمالي[89].

أما المخاطر المترتبة على التغيرات الديموغرافية، فهي عديدة سواء من الناحية السياسة، حيث التغيرات في بنية المجتمع الإسرائيلي، وتذبذب الوجود الإسرائيلي في الكنيست بفعل زيادة القوة الانتخابية العربية على حساب كتل اليمين واليسار، مما يعني حدوث تغير نسبي للمجموعات المختلفة، ارتفاع المطالب في مجالات حقوق الفرد والحقوق المدنية والقانونية[90]، إلى جانب مخاطر جغرافية لحماية إسرائيل من أي خطر غزو عربي" قانون الأواني المستطرقة" وفقدان مناطق جغرافية كالجليل، وكذلك تأثير على جودة الحياة بنقص المياه والأرض، واختفاء المساحات الخضراء وتدهور القطاع التعليمي وغيره، تلك المخاطر وضعها سوفير أمام الساسة الإسرائيليين للتعجيل من عملية الفصل والتخلص من أكبر نسبة من العرب داخل إسرائيل.

3. جدعون بايغر:

أكد جدعون بايغر أن فكرة دولتين لشعبين لن تكون واقعية، دون إنجاز فكرة التبادل، الذي بموجبه يتم نقل مناطق مسكونة بيهود من مناطق السلطة الفلسطينية إلى إسرائيل، مقابل نقل مناطق مسكونة بعرب من إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية"، وقدر جدعون أن حوالي 200 ألف يهودي سيعيشون على حوالي 200 كيلو متر مربع في إسرائيل، يقابلهم 200 ألف فلسطيني سيعيشون تحت السيادة الفلسطينية[91].

هكذا وجدت الطروحات السابقة طريقها بين الساسة الإسرائيليين، والذين تلقوها على محمل الجد لتنفيذها على أرض الواقع مع إجراء بعض التعديلات عليها، وارتبطت تلك الطروحات بمجموعة من العوامل، التي أسهمت في تكثيف الدعاوى الإسرائيلية للتخلص من أكبر عددٍ ممكن من الأقلية العربية في داخل إسرائيل.

2.4 العوامل المؤثرة في قرار تبادل الأراضي والضم:

تعددت الأسباب الإسرائيلية لتعديل الحدود سواء بالتبادل، أو الضم، ما بين المبررات الأمنية بالمفهوم الإسرائيلي الاستراتيجي الواسع، والشخصي والأمن المائي، الذي يتقاطع مع الأمن الاستراتيجي والأمن الشخصي معاً، ومن ثم جاء الطرح الإسرائيلي لتطبيق يهودية الدولة كعامل رئيس في عملية الضم .

1.2.4 يهودية الدولة:

تضمنت وثيقة إعلان استقلال دولة الاحتلال عام 1948م، التأكيد على المزواجة بين يهودية الدولة من جهة، وبين طابعها الديمقراطي، والتزامها بحقوق الانسان لجميع سكانها دون تمييز قومي، أو ديني، من جهة أخرى[92]، وحملت الوثيقة مصطلحان هما دولة يهودية ودولة اليهود، ولكن هذه الوثيقة ليست بقانون ولم يتم تبنيها كقانون، إلا أن لها قيمة معيارية دستورية في بنية الدولة القانونية كونها تبدأ بالجمع بين الرابطة الدينية والحقوق السياسية والقومية في آنٍ واحد لا انفصال بينها، جمعت الوثيقة بين يهودية الدولة وديمقراطيتها، وأنها مفتوحة للجميع، وتهتم بتطوير البلد لمصلحة سكانها جمعياً دون تميز، هذه الازدواجية نالت تكريساً دستوريا صريحاً في سلسلة قوانين بلغت ذروتها في سن قوانين الأساس عام 1992م، وعرفت هذه القوانين إسرائيل بأنها دولة يهودية ديمقراطية[93]، فأي ديمقراطية تدعيها إسرائيل حين تمارس عنصريتها وتواصل عمليات الطرد والتطهير العرقي ضد أهالي المثلث، الذين تعتبرهم مواطنين من الدرجة الثانية.

تستخدم بعض الأوساط الإسرائيلية مصطلح دولة الشعب اليهودي، كمصطلح مغايرٍ للدول اليهودية، الذي يأتي هنا بمعنى دولة قومية وأن دولة الشعب اليهودي هي Nation State كأي دولة تعبر عن حق تقرير مصيرها والسيادة، إضافة أنها دولة ديمقراطية ويشير البروفيسور أسا كشير أن مفهوم دولة يهودية وديمقراطية يعني" فكرة أن دولة إسرائيل هي دولة اليهود، وأيضا أنها دولة ديمقراطية[94]، فديمقراطية إسرائيل كانت المهدة لليهودية وأداة طيعة لتمرير كل المخططات والسياسات والقوانين الصهيونية من تهجير وسلب، واستيلاء على ممتلكاتهم، وهدم قراهم؛ أي أنها ديمقراطية تتناقض مع قضايا، وحقوق المواطنين الفلسطينيين فيها فهي ديمقراطية للأغلبية، وليست للأقلية الفلسطيني داخل دولة الاحتلال.

بحسب الأفكار والرؤى الإسرائيلية فإن ذلك يتحقق، وفق خطتين :الأولى تحريك الخط الأخضر شرقاً بحيث تضم دولة الاحتلال الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية، والثانية غرباً بحيث يتم التخلص من تجمعات فلسطينية المتاخمة للضفة الغربية، كي يتحقق مبدأ يهودية الدولة بشكل واقعي حينما يتم تفريغ إسرائيل بأكبر عدد من الفلسطينيين[95].

2.2.4 العامل الديمغرافي:

شكل العامل الديمغرافي محور أساسي في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وبات مهيمناً على العلاقة بين الطرفين، ومنذ بداية المشروع الصهيوني شكلت مسألة الأرض والهجرة اليهودية محورين أساسيين لإقامة الدولة، فقد بلغ عدد اليهود 650 ألف مقابل أكثر من مليون فلسطيني عام 1948م[96].

استمرت الديمغرافية كعامل مقلق لدولة الاحتلال فقد صرح نائب وزير الدفاع الإسرائيلي ميخائيل ديكل عام 1982م " ثمة مشكلة مقلقة جداً للصهيونية وهي النمو الطبيعي المخيف للعرب داخل الخط الأخضر، الأعلى في العالم": ولذلك اقترح تطبيق قانون سنغافورة الذي يعفي الحكومة الإسرائيلية من تقديم التزاماتها للعائلات الكبيرة من اليهود والعرب؛ لإجبارهم على تحديد النسل؛ مبرراً هذه الخطوة بصغر مساحة

دولة إسرائيل مع الزيادة السكانية المتوقعة بحوالي خمسة ملايين نسمة؛ مما يسفر عن هروب العديد من السكان لقلة الموارد، وانحدار دولة إسرائيل لدول العالم الثالث[97].

كما نوه بنيامين نتنياهو عام 2003م؛ لخطورة المشكلة الديمغرافية على يهودية الدولة قائلاً: " إننا نواجه مشكلة ديمغرافية أيضاً، لكنها غير مرتكزة على عرب فلسطين، وإنما على عرب إسرائيل، لا توجد نية للسيطرة على السكان الفلسطينيين، ولذا فإن المشكلة الديمغرافية، لن تكون قائمة هناك عندما ينتقل هؤلاء السكان للسيادة الفلسطينية، ولو بقيت نسبتهم 20% أو حتى أصبحت أقل، نحن بحاجة إلى انتهاج سياسة توازن ويتعين علينا قبل كل شيء أن نضمن أغلبيةً يهوديةً في دولة إسرائيل"[98].

وخشية من العامل الديمغرافي أُقيم جدار الفصل العنصري، وتم الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة عام 2005م، وتم التخلص من 1.7 نسمة، كخطوات عملية فعلية لتطبيق سياسة يهودية الدولة، تحت منطق يهود باراك " نحن هنا، وهم هناك "، لتحقيق مكاسب ديمغرافية للانفصال ووضع الفلسطينيين في كنتونات معزولة، غير مترابطة جغرافياً، تمهيداً لاقتلاعهم منها[99].

كما أيد سيرجيو دي لا فوغولا، فكرة تبادل السكان معتبرا أن عام 2010م سيكون نهاية الأغلبية الإسرائيلية، الأمر الذي سيفضي لتقسيم فلسطين على أساس ديموغرافي اثني لتبديل الأماكن المؤهلة مقابل مستوطنات قريبة من القدس الغربية، الضفة الغربية كمعاليه أدوميم مقابل أم الفحم[100].

فبحسب إحصائية عام 2019م بلغ عدد سكان "إسرائيل" 9 ملايين و210 ألف نسمة، ، يشكل اليهود منهم 74.2%، بينما عدد العرب مليون و878 ألف بنسبة 20.9%[101]، مما عزز المخاوف الديمغرافية، وذلك أكثر ما تخشاه إسرائيل حالياً ومستقبلاً، قد يؤدي لتفاقم العلاقات بين اليهود والعرب.

هكذا تحاول دولة الاحتلال الخروج من المأزق الديمغرافي، والتخلص من الكثافة العربية وترحيلها إلى مناطق السلطة الفلسطينية ووفق مشاريعها التي تخطط لها من تبادل الأراضي والسكان بأقل الضرر للمستوطنين، الذين باتوا يشكلون محركا أساسياً في السياسة الإسرائيلية، ولهم حضورهم في الأحزاب الإسرائيلية اليمينية بشكلٍ خاص، وذلك ما حرصت على معالجته صفقة القرن أو الرؤية الأمريكية.

3.2.4 المثلث والرؤية الأمريكية:

أقرت الرؤية الأمريكية بأن 87% من أراضي فلسطين، التي سيطرت عليها دولة الاحتلال في الضفة الغربية، سيتم ضمها فعلياً لدولة الاحتلال، وأشارت أن 97% من الفلسطينيين في الضفة الغربية سيعيشون داخل الكيان الفلسطيني غير واضح المعالم، وما نسبته 3% من الفلسطينيين، علهم العيش في جيوب فلسطينية داخل دولة الاحتلال وتحت سيادتها، وعلى الرغم من أن الرؤية شدّدت على عدم "اقتلاع الناس– عربًا أو يهودًا – من أراضيهم"، كون ذلك قد يؤدي لفوضى واضطرابات أهلية؛ إلا أنها كانت مثالاً جديداً على استمرار تهجير وطرد الفلسطينيين؛ لرفع العبء عن إسرائيل، والتخلص ممن تبقى من الفلسطينيين داخلها.

طرحت الرؤية الأمريكية، فكرة ضم منطقة المثلث، وبدت الفكرة أكثر جدية هذه المرة، فقد حرص نتنياهو على إدماج نقل المثلث للسيطرة الفلسطينية عام 2017م، خلال لقاءه مع جاريد كوشنير- مستشار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب- ، على اعتبار أنها تعويض للجانب الفلسطيني مقابل ضم المستوطنات، وأنه تساوي مساحة منطقة المستوطنات، التي قدرت بنحو30% من مساحة الضفة الغربية.

حسب ما جاء في الرؤية الامريكية في الصفحة "13"، تمت الإشارة لإمكانية نقل بعض قرى المثلث المكونة من كفر قرع، وعرعرة، وباقة الغربية، وأم الفحم، وقلنسوة، والطيبة، وكفر قاسم وطيرة المثلث، وكفر برا، وجلجولية، للدويلة الفلسطينية، ضمن أي اتفاق مستقبلي، وإخضاعه أي الضم لموافقة الطرفين، ولكن أي الطرفين قصدت تلك الرؤية إسرائيل والسلطة الفلسطينية؟ أم أن موافقة أهالي المثلث لأنفسهم؟!، وأشارت الرؤية أن تلك قرى تعرف نفسها بأنها فلسطينية، ولا يعتبرون أنفسهم إسرائيليين، وأنه تم تحديدها أصلاً؛ لأنها تقع تحت السيطرة الأردنية وفق مفاوضات هدنة عام 1949م، لكن إسرائيل احتفظت بها في النهاية لأسباب عسكرية لم تعد لها أهميتها اليوم، وذلك بحسب الرؤية التي نصت على ضرورة إعادة رسم حدود إسرائيل، وفقًا لاتفاق الطرفين، بحيث تصبح مجتمعات المثلث جزءًا من دولة فلسطين، ووفقا للخطة فإن الحقوق المدنية للسكان ستخضع للقوانين والأحكام المعمول بها أمام السلطات ذات الصلة [102].

واستثنت الرؤية قريتي جت وقرى زيمر؛ نظراً لموقعهما الاستراتيجي والجغرافي المرتفع المطل على الساحل من الجهة الغربية وعلى الضفة الغربية من الجهة الشرقية، وفي المقابل، تضم إسرائيل مستوطنتها ومستوطناتها في الضفة الغربية، المقامة على أراض الأصل أن تكون خاضعة لسيادة فلسطينية، بحسب قرارات الشرعية الدولية.

يدلل هذا المقترح كغيره من المقترحات على الدور الإسرائيلي في صياغة الخطة الأمريكية ووضعها بشكلها الحالي، سواء من خلال الدقة الموضوعة في تحديد الحدود والقرى المراد التخلي عنها، وذلك بما يتوافق مع الفكر الاستيطاني القائم على العنصرية ورفض الآخر، وعقلية الغيتو التي لازالت مسيطرة على هذه الدولة، وكذلك الاستمرار في سلب الأرض الفلسطينية، والنظر للعرب بنظرة دونية يمكن التخلي عنهم في أي خطة دولية، حتى ولو كانوا أهل البلد الأصليين؛ كونهم أصبحوا يشكلون خطراً ديمغرافياً محدق داخل إسرائيل، ويتضح الدور الإسرائيلي في الخطة بما يلي:

- ورد في الفقرة أن أهالي المثلث يُعرفون أنفسهم كفلسطينيين، عليهم التعبير عن ذلك في الكيان الفلسطيني، وهو ما عبرت عنه في سنوات سابقة تسيبي ليفني.

- تعديل الحدود بين الطرفين على شكل تعويض للفلسطينيين عن الأراضي التي ستضمها إسرائيل وفق ما ورد في الرؤية، وذلك ما جاء في معظم الخطط الإسرائيلية في السابقة من حيث الفكرة، ولكنها أعطت إسرائيل مساحات أكبر من ذي قبل، وسمحت بتنفيذ ذلك بالاتفاق بين الطرفين، فكانت قضية المثلث هي القضية الوحيدة التي أكدت الصفقة على تحديدها وتنفيذاً عبر المفاوضات [103].

وتبلغ مساحة المثلث التي يتم تداولها نحو 170 ألف دونم، التي تريد إسرائيل ضمها للدولة الفلسطينية، وتتضح قمة الإجحاف الأمريكي والإسرائيلي، حين نعلم أن أهالي المثلث امتلكوا، أكثرمن مليون دونم من أراضيه قبل حرب عام 1948م [104].

ومما لا شك فيه أن عواقب هذا الضم عديدة؛ لأن ما ستقوم به دولة الاحتلال يعني عزل عشرات الآلاف من العائلات عن أبنائها وبناتها في قرى مجاورة، ويتم التخلص من القرية وأهلها ولكن، دون الأراضي القرية التي تسيطر عليها دولة الاحتلال، وتعتبر بعضها ضمن أملاك الغائبين.

تشكل عملية ضم الأغوار الدافع الأقوى في الاستمرار في ضم المثلث أو عدم ضمه، أو ضم جزء منه، وذلك في إطار التخلص من العبء الديمغرافي لو على شكل اختبار لترحيل الجزء المتبقي على مراحل وفق السياسة الإسرائيلية

خطوة تلو خطوة، وذلك ناتج عن طبيعة المواقف الإسرائيلية الداخلية عن عملية الضم، وكذلك الموقف الدولي، وأخيراً الموقف الفلسطيني داخل دولة الاحتلال وفي الضفة الغربية، ففي حال أصرت إسرائيل على تطبيق قرار الضم فأمام الفلسطينيين خيارين لا ثالث لهم القبول بالضم، وفقدان الجنسية الإسرائيلية والمواطنة، أو رفض هذا المخطط وتحمل تبعاته أخلاقياً وتاريخياً [105].

رفض أعضاء الكنسيت العرب مقترح الرؤية الأمريكية الإسرائيلية منوهين أن الحكومات الإسرائيلية على مدار العقود الماضية صادرت أكثر من نصف مليون دونم من أراضي المثلث الفلسطيني ضمن سياستها العنصرية، وجراء تنكر الحكومات الإسرائيلية لحقوقهم، معتبرين الطرح الأمريكي لا يمثل أي اساس للتسوية السلمية وإنما التصفية للقضية الفلسطينية، فقد أشار يوسف جبارين أن فلسطيني الداخل باتوا تحت خطر الترحيل، وأنهم يرفضون الصفقة بكافة بنودها وأبعادها لما تمثله من تمييز عنصري ضد أقلية فلسطينية صاحبة الأرض [106]، موضحاً أنه من المستحيل تطبيق هذا المؤامرة الأمريكية الإسرائيلية التي تحاك ضد الشعب الفلسطيني [107]، بينما أوضح النائب أيمن عودة أن الرؤية الأمريكية تعطي الضوء الأخضر لإسرائيل لسحب جنسية مئات آلاف من فلسطيني الداخل [108].

كما أعلن أهالي المثلث رفضهم الكامل للرؤية؛ كونها تجاهلت موقفهم، رافضين مساواتهم بالمستوطنين ومبادلة الشرعي باللاشرعي، وتخوفهم من أن عملية الضم ستشمل المناطق المحاذية لطريق عابر إسرائيل؛ مما يعني انفصال بين العائلات الفلسطينية، وسلب أراضيهم الواقعة غرب خط الهدنة كقلنسوة والطيرة عن الجليل والنقب والمدن الساحلية109"، إلى جانب تضرر المثلث اقتصادياً بشكلٍ كبير لفقدان مصانعهم وتجارتهم وصعوبة الوصول لأراضيهم الزراعية، وإحداث خلل في نظام الانتخابات الإسرائيلية، وتأثير على قوة الشارع العربي الانتخابية، وتضرر الأحزاب والحركات العربية بكافة أشكالها.

وفي إطار الرفض الشعبي خرجت المسيرات الشعبية داخل مدن المثلث رافضةً خطة السلام الأمريكية في مدينة باقة الغربية، ونوهت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية بأنهم سيردون على الصفقة بالصفعة، ونظمت الحركات الطلابية العربية داخل الجامعات الإسرائيلية عدة فعاليات ووقفات احتجاجية رافضين تصفية القضية الفلسطينية، مطالبين الجميع التصدي للمخططات الضم التي تطلق الحكومة الإسرائيلية[110].

قد يحاول المشرعُ الإسرائيلي صوغ أن هذه الاراضي لم تكن بأيدي دولة الاحتلال عند إعلان قيامها، وأن الأمر لا يعدو سوى إعادة أراضي عربية للفلسطينيين، بغض النظر عن امتلاك فلسطيني الداخل للجنسية الإسرائيلية، وبالرغم من عدم قانونية الضم وسحب الجنسية التي قد يتعرض لها الفلس، للجنسية ،فيرى بعض القانونيين بأنه يحق لإسرائيل التخلي عن منطقة المثلث المكتظة، ولكن لا يمكنها إلغاء الجنسية، وبحسب القانون الدولي لم تحدث عمليات ضم بين دول العالم ذات السيادة، وكل ما حدث إجراء بعض التعديلات الحدودية بين دول عديدة، ولكن حسب ما جاء في القانون الإسرائيلي للعام2010م، حال عُرض الأمر على الكنيست، وصُوت عليه بالأغلبية البرلمانية من 61عضو كنسيت أو عبر استفتاء عام، ولكن في حالة موافقة 80 عضو كنيست فإن أمر التبادل والضم يتم دون استفتاء[111].

يمكننا القول: إن خطة ضم المثلث ليس من المؤكد تطبيقها، وقد تكون مناورة إسرائيلية لا غير لتعطيل أية مفاوضات مقبلة، ولكنه ليس

من المستبعد قيام إسرائيل بفرض عملية الضم بالقوة عبر وضع حواجز عسكرية على امتداد الخط الأخضر، وطريق عابر إسرائيل بشكل أساسي، ولكنها ورقة ضغط، لإجبار فلسطيني الداخل على الالتزام بالقرارات والتشريعات الإسرائيلية والقبول بيهودية الدولة، وبذل المزيد من الولاء لها، وعدم المطالبة بأية حقوق قومية.

5. النتائج:

خلصت الدراسةُ إلى مجموعة من النتائج والتوصيات المهمة، التي تم استنتاجها من خلال استعراضنا وتحليلنا وتفسيرنا لدراستنا " المثلث الفلسطيني ما بين التهويد والضم"، نوجز تلك النتائج والتوصيات بالنقاط التالية:

1- تعدد مُسميات التخلص من الأقلية العربية الفلسطينية داخل إسرائيل، ما بين التهجير، وتبادل السكان، والطرد الطوعي، والهاجس الديمغرافي، فكانت أحد أسس السياسة الإسرائيلية التي نظرت للفلسطينيين من منظور الخطر الأمني والديمغرافي القادم، الذي يجب التصدي له.

2- بدأت مشاريعُ التخلص من المثلث الفلسطيني منذ عام 1967م، عبر حرمانه من التطوير وإقامة البنية التحتية، أسوةً بالمناطق الفلسطينية الأخرى المحتلة.

3- غلب مشاريع الضم الطابع السياسي وورقة ضغط، ومن ثم شكلت انتفاضة الأقصى دافعاً قوياً للتخلص من المثلث، حينما تشابك النضالُ الفلسطيني، فكشف عن حجم الوعي الوطني الذي يمتلكه الفلسطينيون؛ من ثم أصبح الطابع يأخذ بعداً ديمغرافياً وسياسياً معاً؛ لتحقيق مفهوم يهودية الدولة بالضم والفصل.

4- المشاريع والخطط الإسرائيلية تضمنت طرد، وترحيل، وتبادل سكاني، وتهجير، لمئات الآلاف من فلسطيني الداخل وحرمانهم من حقوقهم القانونية والإنسانية، ولكنها لم تضمن أي اشارة لتفكيك مستوطنة او ترحيل مستوطن من أرض هي ملك لأصحابها الشرعيين.

5- شاركت شخصيات الأكاديمية والسياسية، ومراكز الأبحاث والدراسات الإسرائيلية بمختلف توجهاتها، والأحزاب السياسية بتياراتها كافة، في رفع التوصيات حول أهمية التخلص من المثلث للحكومات الإسرائيلية اليسارية واليمينية على حد سواء.

6- من الصعوبة بمكان ترجمة مخطط ضم المثلث فعلياً على أرض الواقع؛ لاعتبارات إسرائيلية اقتصادية وأمنية، وبكل تأكيد رفض أهالي المثلث لتنفيذ عملية الضم عاملاً أساسياً، كونهم لن يقبلوا تجريدهم من حقوقهم القانونية الفردية والجماعية .

7- إن فكرة ترحيل أهالي المثلث ليست جديدة على المخططات الإسرائيلية، والأمر لا يتعلق فقط بالبعد الديمغرافي فقط، وإنما بيهودية الدولة، والتمثيل في الكنيست الإسرائيلي، وتعالي الأصوات العربية المعارضة لسياسات الإسرائيلية داخل الحكومة الإسرائيلية.

8- شكل الدافع الأمني والبحث عن عمق استراتيجي لدولة إسرائيل؛ الهدف الأساسي من السيطرة على المثلث، سرعان ما تحول ذلك لكابوس، خاصة مع تنامي الروح الوطنية للفلسطينيين داخل إسرائيل، ومن ثم شكل العاملُ الديمغرافي الفلسطيني محوراً أساسياً في التخلص منه، إلى جانب تطبيق مفهوم يهودية الدولة؛ لذلك شكل الانفصال محوراً لإدارة الصراع مع الفلسطينيين.

خريطة المثلث الفلسطيني[112]

خريطة 3-11: المثلث المتنازل عنه في المفاوضات السرية مع الأردن

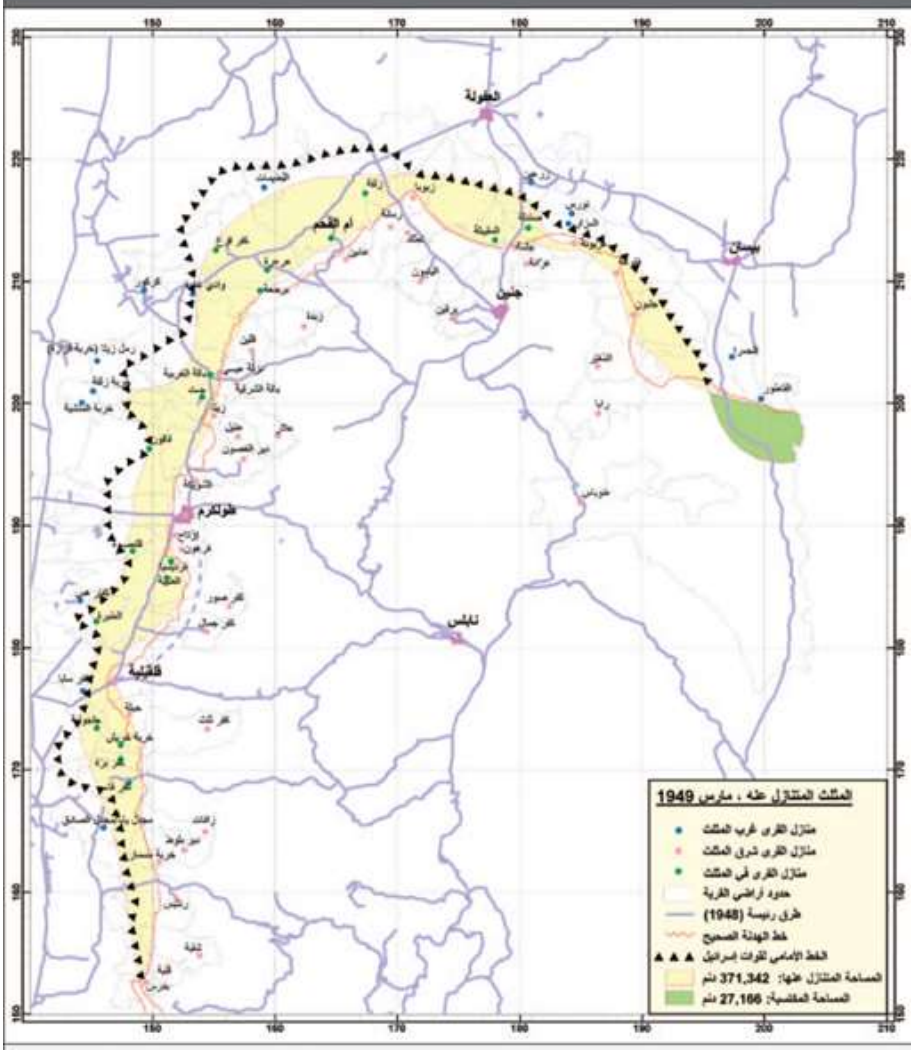

مصدر خريطة التنازل UN map H212-10-1947. أضيف عليها خط الهدنة الصحيح ومواقع القوات الإسرائيلية وأسماء القرى والطرق والمساحات.

6. الهوامش والمراجع:

[1] عبد الله التل: كارثة فلسطين، مذكرات عبد الله التل قائد معركة القدس، دار الهدى،1990م، ص487

[2] مصطفي كيها: حكاية مثلث الكرمل ، https://bit.ly/2MSbCUJ

[3] عبد الله التل: مرجع سابق، ص 487.

[4] اتفاقية الهدنة العربية الإسرائيلية ، نصوص الامم المتحدة وملحقاتها ، بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1998م، ص51 -66.

[5] موقع، أطلس 99 خريطة المثلث.

[6] سلمان أبو ستة: أطلس فِلَسْطين1917-1966م، ط1،هيئة أرض فِلَسْطين، لندن، 2011م، ص 91.

[7] راضي عمر: الخط الاخضر في منطقة المثلث، مجلة الرسالة، كلية بيت بيرل ، ع11، 12 350، ص334.

[8] مهند أبو مصطفى: أم الفحم أولاً؛ اقتراح التبادل الجغرافي السكاني للفلسطينيين في وادي عارة/ المثلث، مجلة مدار، ع71، مركز مدار للدراسات الاسرائيلية، ص32.

[9] سلمان أبو ستة: مشروع تبادل الأراضي: خطيئة قانونية وجغرافية وسياسية لندن، 18 يناير 2010، الحياة (لندن) ص 15.
https://bit.ly/3fdcH5y

[10] عبد الله التل: مرجع سابق، ص491.

[11] سلمان أبو ستة: أطلس، ص 100،99.

[12] إبراهيم أبو جابر، وآخرون: الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة ، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، 2011م، ص20.

[13] عارف العارف: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، ج3، دار الهدى، بيروت، 1956م، ج4، ص897.

[14] راضي عمر: مرجع سابق، ص 340

[15] ديفيد جيلمور: المطرودون محنة فلسطين، ترجمة شاكر ابراهيم، مكتبة مدبولي، القاهرة،1980، ص180، عبد الحميد الكيالي: اسرائيل ومستقبلها عام 2015،مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2008، ص126.

[16] سلمان أبو ستة: أطلس، ص 100، عارف العارف: المرجع سابق، 898.

[17] قال ديفيد جيلمور: مرجع سابق، ص180؛ عبد الحميد الكيالي: مرجع سابق، ص 276.

[18] قال ديفيد جيلمور: مرجع سابق، ص180؛ عبد الحميد الكيالي: مرجع سابق، ص 276.

[19] إبراهيم أبو جابر وأخرون: الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة ، ص21؛ عبد الحميد الكيالي: مرجع سابق، ص278.

[20] صبري جريس: تاريخ الْعَرَب في إِسْرائِيل،ط2، الدِّرَاسات الْفِلَسْطينِيّة،بيروت1973م، ص10، 11؛
يئير بويميل: الحكم العسكري، فلسطينيون في إسرائيل، مركز مدى الكرمل، حيفا، 2011م، ص48.

[21] رامي عزراه: السياسية الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين في اسرائيل 1993-2000 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الازهر، 2011م، غزة، ص18.

[22] وثيقة الاستقلال، موقع الكنيست الإسرائيلي https: https://bit.ly/2YqKiS
23صبري جريس: مرجع سابق، ص177.

[24] الصندوق القومي اليهودي: مؤسسة صهيونية أسست عام 1901م، بهدف شراء أراضي فلسطين وجعله ذات ملكية عامة للشعب اليهودي(إلهام شمالي: الصندوق القومي اليهودي ودوره في خدمة المشروع الصهيوني، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، 2019م، ص60).

[25] ديفيد جيلمور: مرجع سابق، ص128

[26] عزيز حيدر: الفلسطينيون في اسرائيل في ظل اتفاقية اوسلو، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله ، 1997م ص40.

[27] سميح فرسون: فلسطين والفلسطينيون، ترجمة عطا عبد الوهاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003م، ص323.

[28] رامي عزراه: مرجع سابق، ص 77

[29] نور الدين مصالحة: أرض أكثر عرب أقل، سياسة الترانسفير الإسرائيلية 1949-1949م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ، 1997م، ص65.

[30] تقرير معلومات 10، الترانسفير(طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية، قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، بيروت،2009، ص19.

[31] صبري جريس: مرجع سابق، ص36-38، ديفيد جيلمور: مرجع سابق، ص111، 116.

[32] راضي عمر : مرجع سابق، ص 351.

[33] عزيز حيدر: مرجع سابق، ص152-153، عابر إسرائيل https://bit.ly/2XV1KzP

[34] نداء كشكو: الممارسات الإسرائيلية لتهويد الجليل 1967-2013م ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة ، 2016م، ص85.

[35] وثيقة كينغ https://bit.ly/37ngJ8J

[36] مجدي طه وفادي عمر: قراءة في المخطط المستحدث لتهويد الجليل، مركز الدراسات المعاصرة ، أم الفحم، 2014م، ص4.

[37] نداء كشكو: مرجع سابق، ص .87

[38] مهند أبو مصطفى: أم الفحم أولاً، ص33.

[39] حسن مواسي قرى المثلّث الفلسطيني بين المصادرة والتبادل السكاني أرشيف نشرة فلسطيني ، مركز الزيتونة، 2461/4/4،2012، ص33، 34 المستقبل، 2012/4/4م.

[40] نداء كشكو: مرجع سابق، ص88.

[41] محمد المشايخ: خطة النجوم السبع للاستيطان على جانبي الخط الأخضر، مجلة صامد الاقتصادية، ع 111، 1998م، ص222.

[42] بلال جبر: تأثيرات الجدار الفاصل على التنمية السياسية في الضفة الغربية ، جامعة النجاح ، فلسطين، 2005م، ص68.

[43] محمد المشايخ: مرجع سابق، ص229.

[44] محمد المشايخ: مرجع سابق، ص233.

[45] بلال ابراهيم: الاستيطان في الضفة الغربية واثره على التنمية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، 2010، ص 107.

[46] راسم خمايسي: مناطق الأفضلية القومية، فلسطينيون في إسرائيل، مدى الكرمل، حيفا، 2011م، ص112، 113.

[47] مهند أبو مصطفى: أم الفحم أولاً ،ص34.

[48] تقرير معلومات: حزب العمل الاسرائيلي، مركز الزيتونة للدراسات الاستراتيجية رقم19، لبنان، 2011م، ص52.

[49] يوسين بلين: بيلين- أبو مازن بكامل مسؤولية، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج3، ع 49، 2002، ص70.

[50] سمير أحمد: تبادل الأراضي في مشاريع ووثائق التسوية، القدس للأنباء ، 2013م، ص13.

[51] النص الكامل لمقترحات الرئيس بيل كلينتون ، مجلة الدراسات الفلسطينية ع 45، 46 ، عام 2001م، ص162.

[52] المرجع السابق.

[53] مؤتمر هرتسيليا الثامن: مرجع سابق، ص83.

[54] ممدوح نوفل: خطة فك الارتباط الإسرائيلية أجندة شارون والخيارات الفلسطينية ، أوراق اسرائيلية، ع26، مركز مدار للدراسات الإسرائيلية، 2005، ص24.

[55] نقولا ناصر: التهدئة بين العدوان المبيت، أرشيف نشرة فلسطين اليوم مايو2008م،ع 1086، ص31.

[56] جمال البابا: فكرة تبادل الأراضي الخلفية والآثار مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، ع 32، 2011م، ص113.

[57] مؤتمر هرتسيليا الثامن: وجهات إسرائيل الاستراتيجية بعد 60 عاماً على إقامتها ، وثيقة مؤتمر هرتسيليا الثامن عام 2008م ، أوراق اسرائيلية، 44، مركز مدار ، 2008م ، ص83، نقولا ناصر: التهدئة بين العدوان المبيت، أرشيف نشرة فلسطين اليوم مايو2008م،ع 1086، ص31.

[58] عادل العضايلة: القدس بوابة الشرق الأوسط للسلام، القاهرة، دار الشروق، 2006، ص77.

[59] مؤسسة الدراسات الفلسطينية وثيقة جنيف مجلد 14، ع 56، 2003م، ص157.

[60] إسماعيل مهرة: تقدير استراتيجي غزة " دولة الأمر الواقع" الممكنة، غزة، مركز مسارات، 2017م، ص26.

[61] وزير الدفاع ليبرمان: لسنا بحاجة لأم الفحم عبري https://bit.ly/2UFSldg

[62] ليبرمان: التسوية مع الفلسطينيين على أساس تبادل الأراضي والسكان https://bbc.in/2AtZ1Er

[63] أنطوان شلحت : مثياق طبريا الهروب إلى الأمام ؛ الأسئلة والصيغ المراوغة ، أوراق اسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار ، 2002م ، ص12.

[64] مهند مصطفى: أم الفحم أولاً، ص30.

[65] أرشيف نشرة فلسطين اليوم تموز/يوليو2011م، ع 2192، ص32.

[66] ليبرمان: أؤيد حل الدولتين بشرط تبادل الأراضي والسكان،https://bit.ly/2Avubvb

[67] إبراهيم أبو جابر وآخرون: الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة ، ص24.

[68] الخطوط العامة للسياسة التفاوضية الصهيونية مع الفلسطينيين https://bit.ly/37l6amI

[69] تكريس سياسة الفصل https://bit.ly/3cSJsna

[70] جمال البابا: مرجع سابق، ص115.

[71] إبراهيم أبو جابر: سكان المثلث» من فلسطيني 48 يرفضون التنازل عن مواطنتهم الإسرائيليةhttps://bit.ly/2AsG6tN

[72] «المثلّث» في «صفقة القرن»: ما وراء «التنازل» الإسرائيلي.https://bit.ly/2UzR4V8

[73] مهند مصطفى: أم الفحم أولاً، ص34.

[74] إبراهيم أبو جابر وآخرون: الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة، ص29.

[75] عزمي بشارة : من يهودية الدولة حتى شارون دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، غزة ، 2005 ، ص310.

[76][76] عزمي بشارة: من يهودية الدولة، ص311

[77] موقع ، مؤتمر هرتسليا.

[78] مخطط إسرائيلي لتبادل أراض يغير خريطة المنطقة https://bit.ly/3fniqWJ

[79] مؤتمر هرتسيليا الثامن: مرجع سابق، ص79.

[80] . مخطط إسرائيلي لتبادل أراض يغير خريطة المنطقة.https://bit.ly/3fniqWJ

[81] أرنون سوفير: إسرائيل ديمغرافياً 2000-2020م، مخاطر واحتمالات، ترجمة: محمد غانم ، مركز مدار، رام الله ، سلسلة اوراق أسرائيلية رقم7، 2001م، ، ص7 .

[82] أنطوان شلحت : مرجع سابق، ص9 ؛ أرشيف نشرة فلسطين يونيو2016م، ص17.

[83] خبير أكاديمي إسرائيلي يطرح خطة لتبادل أراض وسكان وإقامةhttps://bit.ly/3cZifip

[84] إبراهيم أبو جابر وأخرون: الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة، ص26.

[85] إيـان س لوسـتيك: الارتبـاط المصـيري مـا بـين اسـرائيل والمعضـلة الديمغرافيـة ، قضـايا اسرائيلية، ع71، ص14.

[86] مهند مصطفى: أم الفحم أولاً ، ص36.

[87] أنطوان شلحت : مرجع سابق، ص8.

[88] أرنـون سـوفير : إسـرائيل ديمغرافيـا 2000-2020م مخاطر واحتمالات، ترجمة: محمد غانم ، مركـز مـدار، رام الله ، سلسـلة اوراق اسـرائيلية رقم7، 2001م، ص 36.

[89] يفينيـا بيسـتروف وارنـون سـوفير: إسـرائيل ديمغرافيـاً 2010-2030م في الطريـق نحـو دولـة دينيـة، أوراق إسـرائيلية ، ع 55، مـدار ، رام الله ، 2011، ص46، 47.

[90] أرنـون سـوفير : إسـرائيل ديمغرافيـاً 2000-2020م، ص43.

[91] الإسـرائيليون دعـاة الترحيـل https://bit.ly/3hkx9U2.

[92] روت غابيزون: تأملات في مغزى وأبعاد مصطلح يهوديـة، مجلـة قضـايا إسـرائيلية، ع32، 2009، ص 76.

[93] حسـن جبـارين: المفهـوم الدسـتوري للدولـة " اليهودية والديمقراطية" : في معنى يهودية الدولة، مركز مدار ، رام الله ، 2011م، ص 36.

[94] عزمي بشارة: دوافع إسرائيل للاعتراف بها دولة يهودية ،مؤسسـة الدراسـات الفلسـطينية ، مجلد 19، ع 73، 2008، ص8.

[95] جمال البابا: مرجع سابق، ص115.

[96] سـلمان أبـو سـتة: حـق العـودة، المركـز القـومي للدراسات والتوثيق، 1999م، ص18.

[97] عـايش أحمـد قاسـم: الصـراع الـديمغرافي الفلسـطيني الإسـرائيلي2000-2030م، ماجسـتير غير منشورة، جامعة الأزهر، 2012م ،ص61.

[98] ضـم المثلـث لـ"دولة فلسـطينية".. أهـداف "إسرائيل" الخفية!https://bit.ly/3d2eHfH

[99] إيـان س لوسـتيك: الارتبـاط المصـيري مـا بـين اسـرائيل والمعضـلة الديمغرافيـة ، قضـايا اسرائيلية، ع71، ص17.

[100] إبـراهيم أبـو جـابر وأخـرون: الـداخل الفلسطيني ويهودية الدولة، ص29.

[101] موقـع وزارة الخارجيـة الإسـرائيلي https://mfa.gov.il/MFAAR/Israelexperience/

[102] Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People,p.13

[103] قضية منطقة المثلث.. ابتزاز الفلسطينيين في إسـرائيل سياسـياً ووطنيـاً، https://bit.ly/2YtwcAa

[104] فلسطينيو 48 يتظاهرون رفضا للضم وخطة السلام الأميركية https://bit.ly/2UDpeqW

[105] إبراهيم أبو جابر.

[106] سـكان المثلـث» مـن فلسـطيني 48 يرفضـون التنـازل عـن مـواطنتهم الإسرائيليةhttps://bit.ly/2zr2Dqj

[107] فلسطينيو 48 يتظاهرون رفضاً للضم وخطة السلام الأميركية/https://bit.ly/2UDpeqW

[108] صـفقة القـرن" المزعومـة تمهـد لتبـادل أراضٍ بمنطقـة المثلـث شـمالي إسـرائيل. https://bit.ly/3fkikPC

[109] سـكان المثلـث» مـن فلسـطيني 48 يرفضـون التنـازل عـن مـواطنتهم الإسـرائيلية https://bit.ly/30yFqhb

[110] فلسطينيو 48 يتظاهرون رفضاً للضم وخطة السلام الأميركيةhttps://bit.ly/2UDpeqW

[111] سـكان المثلـث» مـن فلسـطيني 48 يرفضـون التنـازل عـن مـواطنتهم الإسـرائيلية https://bit.ly/30yFqhb

[112] سـلمان أبـو سـتة: أطلـس فِلَسْـطين1917-1966م، ط1،هيئـة أرض فِلَسْـطين، لنـدن، 2011م، ص99